تطوير نموذج لتقييم الآداء المصرفى CAMELS طبقا للشمول المالى وأثره على الجدارة الائتمانية

د. محمد عبدالمقصود أبو سليمان*

(*) **د.محمد عبد المقصود احمد**: مدرس بقسم المحاسبة – كلية التجارة جامعة المنوفية

Email: mohamedabd@hotmail.de

ملخص البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تطوير عناصر نموذج تقييم الآداء المصرفي CAMELS طبقاً للشمول المالي و تحديد أثر ذلك على الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من ستة بنوك تجارية وهى البنك الأهلى المصرى، بنك مصر، بنك قطر الوطنى الأهلى، البنك التجارى الدولى، البنك المصرى الخليجى والبنك الكويتى العربى، وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود تأثير لمتغيرات الشمول المالي على الجدارة الائتمانية وتمثلت المتغيرات المستقلة من متغيرات الشمول المالي المؤثرة على الجدارة الائتمانية في متغيرى نسبة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي القروض و نسبة حسابات التوفير إلى إجمالي الودائع، كما يوجد يوجد تأثير لمتغيرات نموذج CAMELS على الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية وتمثلت المتغيرات المستقلة من متغيرات CAMELS المؤثرة على الجدارة الائتمانية في عائد القروض إلى الأصول، إجمالي القروض إلى الأصول ، نسبة القروض غير المنتظمة إلى حقوق الملكية و تكلفة الودائع إلى عائد القروض، كما أظهرت نتائج البحث وجود تأثير لمتغيرات نموذج CAMELS و الشمول المالي مجتمعة على الجدارة الائتمانية أكثر من تأثير كل منهما منفردا، وتمثلت هذه المتغيرات في نسبة القروض غير المنتظمة إلى حقوق الملكية، نسبة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي القروض، نسبة حسابات التوفير إلى إجمالي الودائع ونسبة إجمالي القروض إلى الأصول.

Abstract:

This study aims mainly to develop the elements of CAMELS model to evaluate bank performance in the light of financial inclusion, and to explore the effect of these elements on the creditworthiness of commercial banks. The empirical investigation was conducted on six commercial banks: National Bank of Egypt, Banque Misr, QNB AlAhli, Commercial International Bank, Egyptian Gulf Bank, and Kuwait Arab Bank. The most important result to be extracted from this study is that financial inclusion variables affect the creditworthiness. Financial inclusion as an independent variable was proxied by the percentage of small and medium sized organizations loans to total loans, and the percentage of saving accounts to total deposits. Another result to emerge from this study is that the variables of CAMELS model affect the creditworthiness of commercial banks, the independent variables of CAMELS model are loans returns to total assets, total loans to total assets, non-performing loans to equity, and costs of deposits to loans returns. The results of the study also showed that the variables of CAMELS model and financial inclusion together have a stronger effect on creditworthiness than the effect that each one of them has separately. These variables are non-systematic loans to equity, the percentage of small and medium sized organizations loans to total loans, the percentage of saving accounts to total deposits, and the percentage of total loans to total assets.

١- المقدمة ومشكلة الدراسة:

تعتبر البنوك بمثابة عصب الاقتصاد فى معظم دول العالم، وسواء كانت دول متقدمة أو دول نامية، حيث تمثل البنوك المصدر الرئيسي للتمويل والتنمية، فضلاً عن دورها الرئيسي في الاستثمار بالمجالات المختلفة، وعلى ذلك فإن جودة الخدمات المصرفية تمثل أحد المؤشرات الهامة التى تعكس قوة وصلابة الاقتصاد في كافة الدول، ولذا يعتبر تقييم أداء البنوك بمثابة عنصراً هاماً للكشف عن قوة الجهاز المصرفى خاصة مع ظهور العديد من الأزمات المالية، إضافة إلى فتح الأسواق بين الدول المختلفة مما ترتب عليه حدوث العديد من القيود التى أثرت فى الاقتصاد المحلى لبعض الدول بصفة خاصة وعلى الاقتصاد العالمى بصفة عامة.

لقد شهد اقتصاد العديد من الدول النامية الكثير من الأحداث التى أثرت بشكل سلبى عليه نتيجة تدهور أسواق العملات وإنخفاض جودة الخدمات البنكية، فضلاً عن عدم الاستقرار الملحوظ فى معدلات القروض المتعثرة، الأمر الذى ترتب عليه ضرورة الإتجاه نحو الإعتماد على معايير ومؤشرات دولية حديثة لتقييم أداء البنوك ومحاولة تحديد أوجه القصور المختلفة فى مجمل أنشطتها والعمل على علاجها وتفادى حدوثها مستقبلاً.

إن تعزيز قدرة البنوك على أداء خدماتها وتحقيق الأهداف المرجوة منها يستوجب ضرورة تقييم أدائها وذلك من خلال أدوات التقييم المناسة والتى تعكس قدرة وكفاءة البنوك، ومن أهم أساليب تقييم أداء البنوك نموذج تقييم الأداء الأمريكى CAMELS والذي يتكون من ستة مؤشرات رئيسية والتى تتمثل في كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة، ودرجة الحساسية لمخاطر السوق، ومن خلال هذه المؤشرات يتم تقييم الآداء بالبنوك.

ومن ناحية أخرى فإن التطور الذي يشهده العالم حالياً يعكس ضرورة تطوير وتنويع الخدمات المصرفية، وهذا يتطلب بالضرورة محاولة الوصول إلى الفئات المختلفة من الأفراد وخاصة الفئات المهمشة منها، ويشير ذلك إلى ضرورة تحقيق عنصراً هاماً من عناصر تدعيم القدرة المصرفية للبنوك التجارية، ويتمثل ذلك فى التوسع في مجالات الشمول المالي المختلفة بمعنى الوصول بالخدمات المصرفية إلى كافة أفراد المجتمع، ومنذ أوائل العقد الأول من القرن الحالى يحظى موضوع الشمول المالي باهتمام متزايد لما له من دورا هاماً فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية (Yoshino, N., & Morgan, P., 2018).

ويواجه القطاع المصرفى محلياً وعالمياً بشكل عام العديد من القوى والمتغيرات والتحديات والصعوبات التى تتعلق بطبيعة مصادر الأموال واستخداماتها نتيجة لتغير ظروف البيئة التى يعمل بها القطاع المصرفي، ولغرض مواجهة هذه التحديات تسعى البنوك لاعتماد أنظمة متعددة تمكنها من تجاوز التحديات وذلك بتطبيق نظام التقييم المصرفى CAMELS والذي يساهم فى تقييم الآداء للقطاع المصرفى (الإمام والشمري،٢٠١١)، كما أدى الوعى المتزايد لأنشطة الشمول المالي فى جميع أنحاء العالم إلى زيادة الطلب من أصحاب المصالح بما فى ذلك المنظمات الدولية والحكومية والشركات والبنوك لتقديم معلومات إضافية عن الأنشطة المالية الحالية والمستقبلية والإستراتيجيات لتحديد أنشطة الشمول المالي وفقاً لأهميتها، ومع ذلك مازالت مشاركة البنوك فى أنشطة الشمول المالي والإفصاح عن هذه الأنشطة في الحدود المنخفضة وكذلك تحديد مدى تأثير هذه الأنشطة على تقييم الأداء بالبنوك(عبد الدايم:٢٠١٩).

ونتيجة التطور الملحوظ والتوسع في أنشطة البنوك والمنافسة الشديدة فيما بينها وخاصة فيما يتعلق بمجال الإقراض، فقد حظى موضوع الجدارة الائتمانية بأهمية كبيرة سواء ماتعلقت تلك الجدارة بالبنوك أو بعملائها، وهو ما استوجب ضرورة اجراء مزيد من التحليل الائتمانى وذلك من أجل التعرف على الجوانب التى قد تقود لتعثر العميل فى المستقبل عن سداد الائتمان الممنوح له وأعبائه من ناحية، ومدى جودة وسلامة الجدارة الائتمانية للبنوك من ناحية أخري. ولإجراء هذا التحليل فقد تم استخدام مؤشرات CAMELS وذلك لتحديد مدى كفاءة أداء البنوك وعلاقة ذلك بالجدارة الائتمانية لها، واضافة إلى مؤشرات CAMELS فقد تناول الباحث مجموعة أخرى من المؤشرات والتي تتعلق بالشمول المالي والتي تتمثل في نسبة بطاقات الائتمان إلى إجمالي القروض ، نسبة القروض الشخصية إلى إجمالي القروض ، نسبة قروض المؤسسات متناهية الصغر إلى إجمالي القروض، نسبة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي القروض، و نسبة حسابات التوفير إلى إجمالي الودائع، وذلك لتحديد مدى قدرة هذه المؤشرات فى تدعيم نموذج CAMELS لتحديد جودة الجدارة الإئتمأنية للبنوك التجارية.

وقد أظهرت نتائج الدراسات السابقة المتعلقة بالعلاقة بين الشمول المالي والجدارة الائتمانية والأداء المالي وكذلك العلاقة بين مؤشرات CAMELS والجدارة الائتمانية للبنوك التجارية وجود نتائج متعارضة ومتباينة، فبينما ترى بعض الدراسات (Musau, 2018; Bose, 2017; Mutmda, et al. , 2018 Ahamed, & Mallick, ;2019) وجود علاقة إيجابية بين الشمول

المالي والجدارة الائتمانية والإستقرار المالي والاقتصادي، إلا أن بعض الدراسات الأخرى (Wagura,E.,&Shavulimo,p., 2017; Ikram & Lohdi, 2015; Bemadetl, 2016) ترى أنه لاتوجد علاقة بين الشمول المالي والجدارة الائتمانية والاستقرار الاقتصادي، ومن ناحية أخرى يرى (Loan, 2019) أن الشمول المالي يمكن أن يحقق أثار سلبية على الإستقرار الاقتصادي، وعلى الجانب الأخر فقد توصلت بعض الدراسات (Masood,O.,et al.2016; Tanveer, et al.,2018; Guan, et al.,2019; Pham, et al. , 2020) إلى وجود علاقة إيجابية بين مؤشرات CAMELS والجدارة الائتمانية وأداء البنوك، إلا أن دراسة (Yuksel, et al. 2015,) توصلت إلى أن مؤشرات CAMELS لا تفسر بطريقة كاملة التغيرات التي قد تحدث في الجدارة الائتمانية.

في ضوء ما تقدم يمكن بلورة مشكلة البحث في مجموعة التساؤلات التالية:

١- هل توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية ؟

٢- هل يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للشمول المالي على الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية ؟

٣-هل توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات نموذج CAMELS والجدارة الائتمانية للبنوك التجارية ؟

٤- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات نموذج CAMELS على الجدارة الائتمانية للبنوك التجارية ؟

٥- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص فيما يتعلق بمؤشرات CAMELS؟

٦- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص فيما يتعلق بمؤشرات الشمول المالي؟

٧- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص فيما يتعلق بالجدارة الائتمانية؟

٨- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات كل من نموذج CAMELS ومؤشرات الشمول المالي على الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية ؟

٢- الدراسات السابقة وصياغة الفروض:

تضمن الفكر المحاسبي العديد من الدراسات المحاسبية المتعلقة بنموذج تقييم الأداء المصرفى CAMELS والشمول المالي وكذلك الجدارة الائتمانية للبنوك التجارية، وفيما يلى أهم هذه الدراسات:-

٢-١ دراسات تتعلق بالشمول المالي:

في عام ٢٠١٥ هدفت دراسة (Ikram & Lohdi) إلى تحليل مؤشرات الشمول المالي من خلال عناصره الثلاثة والمتمثلة فى امكانية الوصول وامكانية استخدام الخدمات المالية وتكلفة هذه الخدمات فى بنجلادش، وأثر تلك المؤشرات على ربحية البنوك، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه لا توجد علاقة بين الشمول المالي وربحية البنوك، وقد يكون السبب فى ذلك هو النقص فى الخدمات المالية المؤداه بواسطة البنوك، وكذلك نقص وعى الأفراد بالخدمات المالية المؤداه بواسطة البنوك فضلاً عن إرتفاع معدل تعثر الأفراد فى سداد القروض المستحقة عليهم.

وفي عام ٢٠١٦هدفت دراسة (Bemadetl) إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي فى القطاع المصرفى فى الفلبين، وذلك فى الفترة من (٢٠١٠-٢٠١٤) وقد تم قياس الشمول المالي بمؤشرات عدد البنوك، وقيمة القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ونسبة الأصول السائلة إلى الودائع، ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن الشمول المالي بمعدلاته ومستواه الحالى ليس له علاقة واضحة ومباشرة بالاستقرار المالي.

وفي عام ٢٠١٧ هدفت دراسة (Iqbal, & Sami) إلى بيان أثر مؤشرات الشمول المالي على نمو الاقتصاد فى الهند، وقد استندت الدراسة على عدة متغيرات لقياس الشمول المالي وهى عدد فروع البنوك، ومعدل نمو أجهزة الصراف الألي ونسبة الودائع، وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن الحكم على مدى النمو الاقتصادى من خلال مؤشرى عدد فروع البنوك ونسبة ودائع العملاء.

وفي نفس العام هدفت دراسة (Bose) إلى فحص العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي وأداء البنوك والتى طبقت على مجموعة من البنوك فى بنجلاديش، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابى للشمول المالي على أداء البنوك والحد من مخاطر الائتمان.

وفى عام ٢٠١٨ استهدفت دراسة (Musau) فحص العلاقة بين الشمول المالي ومخاطر الائتمان وذلك بالتطبيق على عدد من البنوك فى كينيا، وقد أشارت الدراسة إلى ضرورة التوسع فى

الشمول المالي من خلال زيادة قيمة الودائع والقروض الممنوحة للعملاء، حيث أن الشمول المالي له أثر إيجابى على الاستقرار المالي للبنوك.

كما استهدفت دراسة (عثمأن، صالح) في عام ٢٠١٨اختبار أثر تطبيق سياسات الشمول المالي على الاستقرار المالي للبنوك التجارية المدرجة بالبورصة المصرية وذلك من خلال التوسع فى الأقراض للأفراد، والتوسع فى منح القروض العقارية وأيضا التوسع فى إصدار البطاقات الائتمانية فضلاً عن التوسع فى منح القروض الشخصية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لتطبيق الشمول المالي على الاستقرار المالي للبنوك التجارية.

وعلى نفس السياق وفي عام ٢٠١٨ هدفت دراسة (Siddik, & Karbiraj) إلى اختبار أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي للبنوك التجارية، وقد استخدمت الدراسة كل من عدد المقترضين، ونسبة القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي قيمة القروض كمؤشرات لقياس الشمول المالي، وتوصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يدعم ويساهم فى تحقيق الاستقرار المالي.

وفي نفس العام استهدفت دراسة(.Mutmda, et al) اختبار أثر الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك التجارية فى كينيا، وذلك خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٦) وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ١٦ بنك، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين الشمول المالي والأداء المالي للبنوك التجارية.

وفي عام ٢٠١٩ هدفت دراسة (Ahamed, & Mallick) إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أنه كلما توسعت البنوك في أنشطة الشمول المالي كلما ساهم ذلك في تحقيق الاستقرار المصرفي خاصة في البنوك التي يمكنها تقديم الخدمات المصرفية بأقل تكاليف ممكنة.

وفي نفس العام استهدفت دراسة (شحاته،٢٠١٩) تقديم نموذج محاسبى مقترح للقياس والافصاح عن ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي وبيان تأثيره على معدلات الأداء المصرفى بالبنوك التجارية المصرفية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير للشمول المالي بأبعاده المختلفة فى تحسين معدلات الأداء المصرفى.

وفي نفس العام هدفت دراسة (Loan) إلى تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي الكلى، وقد أوضحت الدراسة أن الشمول المالي قد يحقق آثاراً سلبية على الاستقرار الاقتصادى الكلى وذلك على افتراض أن التوسع فى نطاق المقترضين قد يذيد من المخاطر المالية،

كما أن زيادة الإقراض والإفراط فيه إلى المؤسسات متناهية الصغر قد يزيد من مخاطر الائتمان، إلا أن الدراسة أشارت إلى أن تحقيق التوزان بين المدخرات والاستثمار بشكل فعال وتوجيه الإقراض إلى المشروعات الصغيرة من شأنه أن يحقق الاستقرار للاقتصاد الكلى.

وفى عام ٢٠٢٠ هدفت دراسة (محمود) إلي قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٨)، وقد تم قياس الشمول المالي باستخدام مؤشرى القروض المستحقة على القطاع العائلى للبنوك التجارية، وكذلك ودائع القطاع العائلى لدى البنوك التجارية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين مؤشرات الشمول المالي ومعدلات النمو الاقتصادى، كما أشارت الدراسة إلى أنه رغم التحسن الكبير الذى طرأ على مستوى الشمول المالي خلال الفترة(٢٠١١-٢٠١٨) إلا أن مستوى الشمول المالي الأن لا يزال دون المستوى المأمول، حيث أن نسبة ٣٣% فقط من الرجال هم الذين يمتلكون حسابات بالبنوك التجارية، مقابل ٢٧% من النساء، بمعنى أن نسبة ٧٠% من المصريين عموماً يقومون بأداء تعاملاتهم المالية بعيداً عن القطاع المالي الرسمى.

وفي نفس العام استهدفت دراسة (Shidadh) فحص العلاقة بين الشمول المالي وأداء البنوك، وكذلك أثر الشمول المالي على المخاطر المصرفية، وقد تم قياس الشمول المالي بالاعتماد على قيمة القروض الممنوحة للعملاء وودائع العملاء بالبنوك، وقد توصلت الدراسة إلى أن التوسع فى الشمول المالي من شأنه تخفيض المخاطر المصرفية بالبنوك.

٢-٢ دراسات تتعلق بمؤشرات CAMELS:

في عام ٢٠١٤ هدفت دراسة (Mayes & Stremmel) إلى فحص واختبار أثر مؤشرات CAMELS

فى التنبؤ بالتعثر المصرفى، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن مؤشر السيولة يمثل أحد أهم مؤشرات CAMELS فى التنبؤ بالتعثر المصرفى، كما أشارت الدراسة إلى أنه بالرغم من أن الأرباح ليست ذات أهمية كبيرة فى التنبؤ بالاستمرارية، إلا أن المؤشرات المتعلقة بالأرباح تعكس إلى حد كبير إحتمالات التعثر المصرفى.

وفي نفس العام فقد استهدفت دراسة (Maghyereh & Awartani) بيان مدى إمكانية الاعتماد على بعض المؤشرات للتنبؤ بالتعثر المصرفى، وقد تضمنت تلك المؤشرات نموذج CAMELS

وبعض المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكلى مثل الناتج المحلى الإجمالي بالإضافة إلى بعض المؤشرات المتعلقة بحجم البنك وتنوع الدخل، وقد تم تقسيم البنوك حسب التعثر المصرفي إلى بنوك متعثرة وعددها ١٨ بنكاً وأخرى غير متعثرة وعددها ٥٢ بنكا، وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الأقل تعثراً هى التى تتصف بقيم أعلى فيما يتعلق بمؤشرات رأس المال والسيولة والربحية فضلاً عن أن تلك البنوك تتصف أيضا بكبر حجمها وتنوع أنشطتها المالية.

وفي عام ٢٠١٥ استهدفت دراسة (Yuksel, et al.) فحص العلاقة بين مؤشرات نموذج CAMELS والتصنيف الائتمانى للبنوك فى تركيا، وقد توصلت الدراسة إلى أن مؤشرات نموذج CAMELS والتى تتمثل فى جودة الإدارة والحساسية تجاه مخاطر السوق هى المؤشرات ذات التأثير على التصنيف الائتمانى للبنوك، إلا أن الدراسة أشارت إلى أن مؤشرات CAMELS لا تفسر بطريقة كاملة التغيرات التي تحدث في الجدارة الائتمانية.

وفي نفس العام أيضا هدفت دراسة (Messai & Galliali) إلى تحديد ما هى أنسب مؤشرات CAMELSالتي يمكن من خلالها التنبؤ بالتعثر المالي، وقد طبقت الدراسة على ٦١٨ بنكا فى ١٨ دولة أوروبية خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٢ ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن المؤشرات المتعلقة بنسب حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول ونسبة السيولة إلى الودائع، ونسبة حقوق المساهمين إلى صافى القروض، وكذلك نسبة السيولة إلى إجمالي الأصول تعد أهم المؤشرات التى يمكن استخدامها فى التنبؤ بالتعثر المصرفى.

وفي عام ٢٠١٦ هدفت دراسة (Masood,O.,et al.) إلى فحص العلاقة بين مؤشرات CAMELS وأداء البنوك وذلك بالتطبيق على عشرة بنوك تجارية فى باكستان، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن أهم مؤشرات CAMELS والتى يمكن من خلالها التنبؤ بأداء البنوك هما مؤشرى العائد على الأصول والربحية ، حيث توجد علاقة طردية بين هذين المؤشرين وأداء البنوك.

وفي عام ٢٠١٦استهدفت دارسة (العبد) تحليل العلاقة بين مؤشرات نموذج CAMEIS وأداء البنوك، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أنه يمكن التنبؤ بأرباح البنوك من خلال مؤشرات CAMEIS وذلك فيما يتعلق بمؤشرى جودة الأصول وكفاءة الإدارة.

وفي عام ٢٠١٨ هدفت دراسة (Kumar & Rajyalkshmi) إلى تقييم الأداء المالي للبنوك بالهند باستخدام نموذج CAMELS وذلك بالتطبيق على عشرة بنوك منها خمسة بنوك قطاع عام

وخمسة بنوك قطاع خاص، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين مؤشرات CAMELS والأداء المالي بالبنوك التجارية إلا أنه لا توجد فروق بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص فيما يتعلق بتقييم الأداء المالي للبنوك باستخدام مؤشرات CAMELS.

وفي نفس العام استهدفت دراسة (Tanveer, et al.) فحص مدى امكانية تحليل أداء البنوك باستخدام مؤشرات CAMELS وقد توصلت الدراسة إلى أن مؤشرات CAMELS المتلعقة بجودة الإدارة والسيولة والأرباح والحساسية تجاه المخاطر هى أكثر المؤشرات تفسيراً للأداء المالي بالبنوك.

وفى دراسة (Guan, et al.) عام ٢٠١٩ تم فحص العلاقة بين مؤشرات نموذج CAMELS والقدرة التنافسية للبنوك فى الصين، وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن تقييم أداء البنوك والمقارنة بينها من حيث قدرتها التنافسية باستخدام مؤشرات CAMELS.

وفي عام ٢٠٢٠ هدفت دراسة (Pham, et al.) إلى فحص العلاقة بين مؤشرات CAMELS والأداء المالي فى البنوك فى فيتنام، ومن خلال أربعة مؤشرات من نموذج CAMELS وهم معدل كفاية رأس المال وجودة الأصول وفعالية الإدارة والسيولة، فقد تم التوصل إلى وجود علاقة إرتباط إيجابية بين مؤشرات نموذج CAMELS والأداء المالي بالبنوك.

٢-٣ دراسات تتعلق بالجدارة الائتمانية:

في عام ٢٠١٢هدفت دراسة (Khan, & Dash) إلى تحديد أهم العوامل التى تؤثر فى الجدارة الائتمانية للمقترضين فى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح أهم العوامل التى ينبغى النظر فيها بالنسبة للمقترضين فى القائمة السنوية ومساعدة البنوك على تحديد أهم العوامل التى قد تحتاج إلى عناية خاصة لتقليل خطر عدم السداد، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك خمس نسب مالية تؤثر فى قياس الجدارة الائتمانية هى القروض البنكية قصيرة الأجل إلى الخصوم المتداولة، والأصول المتداولة إلى حقوق الملكية، حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول)، الخصوم المتداولة إلى صافى المبيعات، [الأصول المتداولة-المخزون] إلى الخصوم المتداولة.

كما استهدفت دراسة(Chaplinska) في عام ٢٠١٢ تقييم الجدارة الائتمانية لدى المقترض وتحليل الصعوبات التي تؤثر في كفاءة التقييم الائتماني للعملاء وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أنه يجب على البنوك تحقيق التوازن والتنوع في محفظة القروض وذلك للحد من مخاطر التعثر المالي للعملاء.

وفي عام ٢٠١٤ هدفت دراسة(Niklis, et al.) إلى صياغة نموذج لقياس الجدارة الائتمانية قائم على الجمع بين البيانات المحاسبية وبيانات البورصة كأداة تساعد فى التنبؤ بالوضع المالي للشركة فى المستقبل، وقد اعتمدت الدراسة على عينة مكون من مجموعتين من الشركات المدرجة بالبورصة وغير المدرجة بالبورصة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أنه يمكن استخدام المؤشرات التالية لقياس الجدارة الائتمانية، وتمثلت هذه المؤشرات فى (الربحية والرافعة المالية والملاءة والسيولة وكفاءة النشاط) .

وفي عام ٢٠١٦ إستهدفت دراسة(العمار) فحص وتحليل عوامل الجدارة الائتمانية ومعرفة الجوانب التى ربما تؤدى لتعثر العميل فى المستقبل فى سداد الائتمان الممنوح له وأعبائه وذلك مما يتطلب تحديد سابق للعوامل المؤثرة فيها، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك العديد من العوامل المؤثرة في الجدارة الائتمانية للعملاء والتي تمثلت في العوامل شخصية مثل(سمعة العلاقة مع البنك المقرض والبنوك الأخرى – العلاقة مع الجهات السيادية) بالإضافة إلى عوامل مالية تتمثل في تحليل القوائم المالية للعملاء باستخدام أساليب التحليل المالي المختلفة.

وفي عام ٢٠١٨ استهدفت دراسة (شاهين) اختبار أثر قياس درجة الجدارة الائتمانية للمنشآت طالبة الائتمان على صحة القرار الائتمانى المستخدم من قبل البنوك وعلى درجة الجدارة الائتمانية للبنوك والاستقرار المالي المصرفى وأثر التغيرات المالية وغير المالية على الجدارة الائتمانية للمنشآت طالبة منح الائتمان، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن قياس درجة الجدارة الائتمانية للمنشات طالبة منح الائتمان له تأثير معنوى على درجة الجدارة الائتمانية للبنوك وذلك من خلال نموذج الائتمان الذي يتميز بتوفير الدقة فى مجال التنبؤ بالمخاطر قبل حدوثها لزيادة درجة المصداقية وتجنب الوقوع فى خسائر فادحة ومما يساعد فى الحد من المخاطر الائتمانية مع الأخذ فى الاعتبار المتغيرات المالية وغير المالية كما وردت فى المعايير الدولية والمعايير المحلية واتفاقيات لجنة بازل.

كما استهدفت دراسة(Bai, et.al) في عام ٢٠١٨ تقييم العوامل المؤثرة في الجدارة الائتمانية المصرفية للبنوك والجدارة الائتمانية للعملاء، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أنه توجد علاقة بين الجدارة الائتمانية للعملاء وبعض العوامل التي يجب على البنوك دراستها ومن أهمها سمعة العميل والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها منشأة العميل.

٣- تقييم الدراسات السابقة وصياغة فروض البحث:

٣-١ تأثير الشمول المالي على الجدارة الائتمانية والأداء المالي بالبنوك التجارية:

من خلال استعراض الدراسات السابقة اتضح أن هناك بعض الدراسات التى ترى أن هناك مزايا عديدة من تطبيق الشمول المالي على ربحية البنوك وعلى الأداء المالي والإستقرار المالي بها، ومع ذلك ترى دراسات أخرى أن الشمول المالي ليس له علاقة مباشرة بالإستقرار المالي بالبنوك التجارية، فبينما ترى دراسات

(Ikram & Lohdi,2015; Bose,2017; Siddik, & Karbiraj,2018, Musau,2018; Shidadh, 2020, ;Mutmda, et al.;2018) أن الشمول المالي له تأثير إيجابي على ربحية وأداء البنوك وعلى الاستقرار المالي بها وكذلك مساهمته في تخفيض درجة وحجم المخاطر المصرفية، بينما يرى (Bemadetl,2016) أن الشمول المالي ليس له علاقة واضحة بالإستقرار المالي بالبنوك التجارية، وربحيتها في حين يرى (Loan,2019) أن الشمول المالي قد يحقق أثارا سلبية على الاستقرار الاقتصادي.

ويتوقع الباحث وجود علاقة إرتباط إيجابية بين الشمول المالي والجدارة الائتمانية للبنوك التجارية، وعلى ذلك فمن المتوقع وجود تأثير للشمول المالي على الجدارة الائتمانية، ووفقا لذلك يمكن صياغة الفرضين التاليين:

الفرض الأول: لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية.

٣-٢ تأثير مؤشرات CAMELS على الجدارة الائتمانية والأداء المالي بالبنوك التجارية:

ترى بعض الدراسات أن هناك علاقة إيجابية بين مؤشرات CAMELS والأداء المالي والجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية، فبينما ترى دراسات (Mayes & Stremmel, 2014; Maghyereh & Awartani, 2014; Messai & Galliali,2015; Pham, et al.2020.) أن هناك علاقة إيجابية بين مؤشرات CAMELS والجدارة الائتمانية، بينما يرى (Yuksel, et al.2015) أن مؤشرات CAMELS لا تفسر بطريقة كاملة التغيرات التي تحدث في الجدارة الائتمانية.

ويتوقع الباحث وجود علاقة إيجابية بين مؤشرات CAMELS والجدارة الائتمانية وعلى ذلك يوجد تأثير أيضا لهذه المؤشرات على الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية، وفي ضوء ذلك يمكن صياغة الفرضين التاليين:

الفرض الثالث: لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات نموذج CAMELS والجدارة الائتمانية للبنوك التجارية.

الفرض الرابع: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات نموذج CAMELS على الجدارة الائتمانية للبنوك التجارية.

ومن خلال استقراء الدراسات السابقة اتضح أنها لم تتضمن بيان العلاقة بين كل من الشمول المالي ومؤشرات نموذج CAMELS معا على الجدارة الائتمانية، كما أنها لم تتناول الفروق بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص فيما يتعلق بتلك المؤشرات وذلك باستثناء دراسة (Kumar&Rajyalkshmi,2018) والتي طبقت بالهند وتوصلت إلى أنه لاتوجد فروق بين بنوك القطاع العام والقطاع الخاص فيما يتعلق بتقييم الأداء باستخدام مؤشرات CAMELS .

ويتوقع الباحث وجود تأثير للتكامل بين الشمول المالي ومؤشرات CAMELS على الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية أكبر من تأثير كل منهما منفردا، وعلى ذلك يمكن صياغة الفروض التالية:

الفرض الخامس: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص فيما يتعلق بمؤشرات CAMELS.

الفرض السادس: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص فيما يتعلق بمؤشرات الشمول المالي.

الفرض السابع: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص فيما يتعلق بالجدارة الائتمانية.

الفرض الثامن: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمؤشرات كل من نموذج CAMELS ومؤشرات الشمول المالي على الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية.

٤- أهداف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة الرئيسي فى تطوير عناصر نموذج تقييم الأداء المصرفى CAMELSطبقاً للشمول المالي وتحديد أثره على الجدارة الائتمانية للبنوك التجارية، وينبثق من هذا الهدف الرئيسى مجموعة الأهداف الفرعية التالية:

١- دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية .

٢- اختبار مدى تأثير الشمول المالي على الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية؟

٣- دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين مؤشرات نموذج CAMELS والجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية .

٤- اختبار مدى تأثير مؤشرات نموذج CAMELS على الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية .

٦- دراسة وتحليل مدى الفروق بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص فيما يتعلق بمؤشرات الشمول المالي.

٧- دراسة وتحليل مدى الفروق بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص فيما يتعلق بمؤشرات CAMELS بالبنوك التجارية.

٨- اختبار مدى تأثير مؤشرات كل من نموذج CAMELS ومؤشرات الشمول المالي على الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية .

٥- أهمية الدراسة:

تنعكس أهمية الدراسة من الإعتبارات التالية:

- أهمية تطبيق نموذج التقييم الأمريكى CAMELS باعتباره أحد الأساليب الحديثة فى مجال تقييم الأداء البنكى، وتأتى أهمية التقييم لأداء البنوك باعتباره أمرا هاما لكثير من المهتمين والدراسين نظراً للثقل الذي يمثله قطاع البنوك.

- أهمية الشمول المالي والذى جذب إهتمام العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد السواء ومجموعة العشرين G20 حيث وضعت الشمول المالي واحدا من محاور مؤتمرها عام ٢٠٠٩.

- أهمية المحور الذى تدور حوله الدراسة فضلا عن أن الدراسات العربية السابقة قليلة ونادرة فيما يختص بتطوير وتقييم الاداء المصرفى CAMELS طبقا للشمول المالي كمتغيرات مفسرة للجدارة الائتمانية للبنوك.

- تعتبر الدراسة ضمن سلسلة جهود بحثية أكاديمية جديدة، حيث تسلط الضوء على مؤشرات نظام التقييم المصرفى CAMELS بصورة كاملة وبيان أثرها على الجدارة الائتمانية.

- تتناول هذه الدراسة قطاع مهم وهو البنوك التجارية، والذى يواجه تحدي كبير فى البيئة المحلية والعالمية تتميز بالتطور والتغيير المستمر، حيث يعتبر تقييم الأداء المصرفى أحد الجوانب التى

تركز عليها إدارة البنوك والمساهمين والمحللين وجميع أصحاب المصالح فى البنوك وبذلك يعتبر من الأهمية بمكان معرفة مدى فاعلية نموذج التقييم المصرفى CAMELS فى تقييم أداء البنوك واختبار العلاقة الفعلية بين عناصر النموذج طبقاً للشمول المالي وبين الجدارة الائتمانية لتلك البنوك.

- تقديم دليل تطبيقي على أثر كل من الشمول المالي ومؤشرات CAMELS على الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية.

٦- حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على الحدود التالية:

الحدود الزمنية : سيتم استخدام سلسلة زمنية مدتها ٨ سنوات (من سنة ٢٠١٣ إلى سنة ٢٠٢٠).

الحدود المكانية : سوف يتم تطبيق هذه الدراسة على بنكين من بنوك القطاع العام وهما (البنك الاهلى المصرى- بنك مصر) وعلى أربعة من بنوك القطاع الخاص وهى (بنك قطر الوطني الأهلى- البنك المصرى الخليجى- البنك التجارى الدولى- بنك الكويت العربي).

٧- الإطار النظرى:

٧-١ نموذج تقييم الأداء المصرفى CAMELS :

٧-١-١ مفهوم نموذج CAMELS :

هوعبارة عن نظام لتقييم أداء للبنوك وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات والتى يمكن بواسطتها الحكم على كفاءة أداء البنوك وتتمثل هذه المؤشرات فى ستة عناصر ويمكن توضيحها في الجدول رقم(١) كما يلى:-

جدول رقم (١) مكونات نموذج نظام CAMELS

عناصر نظام CAMELS	المصطلح باللغة الأنجليزية	الاختصار
كفاية رأس المال	Capital Adequacy	C
جودة الأصول	Asset Quality	A
الإدارة	Management	M
الربحية	Earning	E
السيولة	Liquidity	L
الحساسية تجاه مخاطر السوق	Sensitivity to Market risk	S

ويتضمن عنصر كفاية رأس المال عدة مؤشرات منها (رأس المال إلى الأصول والإلتزامات المرجحة بأوزان المخاطر-حقوق الملكية إلى الودائع)، كما يتضمن عنصر جودة الأصول عدة مؤشرات منها إجمالي القروض إلى الأصول، والقروض غير المنتظمة إلى حقوق الملكية) ،

ويتضمن عنصر كفاءة الإدارة عدة مؤشرات منها تكلفة الودائع إلى الأصول، وتكلفة الودائع إلى إجمالي الودائع، ويتضمن عنصر الربحية عدة مؤشرات منها معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، كما يتضمن عنصر السيولة مؤشرى معدل السيولة ونسبة السيولة إلى الودائع، أما عنصر الحساسية تجاه مخاطر السوق فيتضمن عدة مؤشرات منها معدل التغير فى إجمالي القروض، معدل التغير فى الأصول المالية).

٧-١-٢: مراحل تطور نظام تقييم الأداء المصرفىCAMELS (Pham, 2020) :

نتيجة للعديد من الإنهيارات المصرفية فى الولايات المتحدة الأمريكية فقد تم استخدام عدة مؤشرات تمثل أدوات للأنذار المبكر، وقبل عام ١٩٧٩ كان يستخدم نموذج (CAEL) والذى يتكون من أربعة عناصر فقط وهى (كفاءة رأس المال –جودة الأصول–الربحية–السيولة)، وفى ١٣ نوفمبر عام ١٩٧٩ تم تطوير نموذج CAEL وذلك بإضافة مؤشر جديد وهو مؤشر كفاءة الإدارة وأصبح يطلق عليه نموذج(CAMEL) وفى نهاية عام ١٩٩٦ تم إضافة مؤشر جديد وهو الحساسية تجاه مخاطر السوق، وأصبح يطلق عليه نموذج التقييم المصرفى CAMELS.

٧-١-٣ مزايا نموذج تقييم الأداء المصرفى CAMELS ، (رحيم ، ٢٠١٤):

يتسم نموذج تقييم الأداء المصرفي CAMELS بعدة مزايا منها:

– يتسم نموذج CAMELS بالموضوعية حيث أنه يعتمد على بيانات كمية مستخرجة من القوائم والتقارير المالية.

– يغطى هذا النموذج معظم جوانب تقييم الأداء البنكى حيث أنه يتضمن ستة مؤشرات تشمل(كفاءة رأس المال –جودة الأصول– الإدارة – الربحية– السيولة – الحساسية تجاه مخاطر السوق).

– يمثل جرس إنذار مبكر للمشكلات المتوقع حدوثها ولذلك فهو يمكن ادارات البنوك المختلفة من اتخاذ كافة التدابير التى تمكنها من تلافى المشكلات المتوقع حدوثها.

– يمثل نموذج CAMELS بعداً وقائياً للبنوك ويستشعر المشكلات التى قد تتعرض لها، وذلك بما يمكن السلطات الرقابية من إصدار التوجيهات المناسبة قبل وقت كاف للحيلولة دون تعرض البنك للمشكلة المتبنأ بها.

– نتيجة اعتماد هذا النظام فى التقييم على مقاييس كمية لذا يتطلب الأمر من إدارة البنوك المختلفة ضرورة الإلتزام بمعايير الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات فى التقارير المالية للبنوك.

٧-٢ الشمول المالي:

٧-٢-١ مفهوم الشمول المالي:

- عرف (Le, et al., 2019) الشمول المالي بأنه النظام الذي من خلاله يتمكن كافة فئات المجتمع من الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية الرسمية، ويمكن لهذه الفئات استخدام المنتجات والخدمات المالية الرسمية بشكل فعال، كما أن هذه المنتجات والخدمات المالية تقدم لفئات المجتمع بتكلفة معقولة وبجودة مناسبة.

- كما عرفته كلا من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الاندماج المالي والاجتماعي والاقتصادي (صندق النقد العربي، ٢٠١٥).

-أما مجموعة العشرين (G20) فقد عرفت الشمول المالي على أنه الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع - وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة - للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥).

- وقد عرف (Damodaran, 2013) الشمول المالي بأنه هو الآلية التى من خلالها يتم تقديم خدمات البنوك إلى الفقراء بتكلفة معقولة، وبما يترتب عليه تحسين ظروفهم المعيشية.

- كما عرف (Iqbal, & Sami, 2017) الشمول المالي على أنه عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان المناسب في الوقت المناسب وبأسعار معقولة من قبل الفئات الضعيفة مثل المجموعات ذات الدخل المنخفض .

- وقد عرفه (Mazer, et al.,2011) بأنه عملية تضمن سهولة الوصول والتوافر والاستخدام الرسمي للنظام المالي لجميع أفراد المجتمع، وبالتالي فإن الشمول المالي هو العملية التي يتم من خلالها توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والتي تشمل خدمات الإقراض والإيداع إلى الفئات المهمشة.

- كما عرف البنك المركزى المصري الشمول المالي على أنه اتاحة وتوسيع قاعدة الخدمات والمنتجات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع بما فى ذلك كافة المعاملات البنكية وبأسعار معقولة وبطريقة عادلة تتميز بالشفافية (البنك المركزى المصرى، ٢٠١٢).

٧-٢-٢ أبعاد الشمول المالي:

تتمثل أبعاد الشمول المالي فى الأبعاد التالية: (Bose, et al., 2016):

٧-٢-٢-١ الوصول الي الخدمات المالية:

يشير هذا البعد إلى القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية التي توفرها المؤسسات الرسمية بسهولة ويسر، ويتطلب تحديد مستويات الوصول ضرورة تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام الحسابات المصرفية وذلك من خلال بعض المؤشرات مثل (التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، عدد الفروع وعدد أجهزة الصراف الآلي.

وتتيح التطورات المصرفية الجديدة استخدام الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول والإنترنت وهو باب جديد للخدمات المالية الرسمية التي يتم استخدامها في ظروف معينة كالتغلب على عائق المسافة للوصول إلى الخدمات المالية، كما تلعب المراسلات المصرفية أيضاً دوراً هاماً في تحسين مشكلة الوصول للخدمات المصرفية حيث أن التكنولوجيا والمراسلات المصرفية أدت إلى اتساعا كبيرا لفرص الوصول المادي للخدمات المالية، ومن أهم مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية مايلي:

- عدد نقاط الوصول لكل ١٠.٠٠٠ من البالغين.
- عدد أجهزة الصراف الألي لكل ١٠٠٠ كليو متر مربع.
- عدد حسابات النقود الالكترونية.
- عدد فروع البنك لكل ١٠٠٠ كليو متر مربع.
- عدد حسابات القروض لكل ١٠٠٠ شخص.
- عدد حسابات الودائع لكل ١٠٠٠ شخص.

٧-٢-٢-٢: استخدام الخدمات المالية: ويتمثل هذ البعد فى المؤشرات التالية:-

يشير هذا البعد إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، ولتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام الاستخدام عبر فترة زمنية معينة، ولتقييم مدى استخدام الخدمات المالية الرسمية هناك عدة مؤشرات منها:

- عدد حسابات الودائع المنتظمة لكل ١٠.٠٠٠ من البالغين.
- عدد حسابات الائتمان المنتظمة لكل ١٠.٠٠٠ من البالغين.
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكى بشكل دائم.
- نسبة الشركات المتوسطة والصغيرة التى لديها حسابات مالية رسمية.
- نسبة الشركات المتناهية الصغر التى لديها حسابات مالية رسمية.

٧-٢-٢-٣:- جودة الخدمات المالية:-

ويشير بعد جودة الخدمات المالية إلى مدى ملائمة الخدمة أو المنتج المالي لإحتياجات ونمط حياة المستهلك، وتعد الجودة بعدا غير واضحا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، ووعي المستهلك، بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك، وشفافية المنافسة في السوق، ويمكن تقييم جودة الخدمات المالية من خلال عدة مؤشرات منها:

- متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بالحساب الجارى.
- متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.
- متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء فى الإنتظار.
- نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية مرتفعة.
- نسبة الشكاوى التى يتم تلقيها من العملاء.

ويرى الباحث أن هناك مجموعة من المؤشرات التى تعكس مدى قدرة الجهاز المصرفى على تحقق الشمول المالي والوصول به إلى مستويات مرتفعة، والتي تتمثل في المؤشرات التالية:

- نسبة القروض الشخصية إلى إجمالي القروض.
- نسبة القروض الشخصية المتوسطة والصغيرة إلى إجمالي القروض.
- نسبة القروض الشخصية المتناهية الصغر إلى إجمالي القروض.
- نسبة حسابات التوفير إلى إجمالي الودائع.

٧-٢-٣ أهمية الشمول المالي:

يعتبر الشمول المالي أداة فعالة ذات أولوية عالية تساعد في تدعيم الجوانب الإجتماعية والتنمية الاقتصادية والاستراتيجية للدول خاصة الدول التي لا تزال نامية، وتتضح أهمية الشمول المالي من خلال المحاور الثلاثة الأتية:(Siddik, & Kabiraj, 2018)

- المحور الاجتماعي: وتتمثل أهمية الشمول المالي فيما يتعلق بالمحور الأجتماعى في أن تعزيز الشمول المالي يساعد في الحد من الفقر والاستبعاد المالي وزيادة الوعي بين الأفراد بكيفية الاستفادة من مدخراتهم، كما أن الشمول المالي يؤثر في الجانب الإجتماعي من حيث الإهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل، والوصول إلى الفئات المهمشة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وإضافة إلى ذلك فإن الشمول المالي يحقق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل تساهم في الحد من البطالة وبالتالي خفض معدلات الفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادى.
- المحور الاقتصادى:

أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث أن زيادة استخدام الخدمات المالية وإتاحة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يسهم في زيادة الودائع لدى البنوك مما يعمل على دعم النمو الاقتصادي وتحيق الاستقرار المالي .

– المحور الاستراتيجى:

حيث تحرص الجهات الرقابية المالية على تعزيز الإطار المتكامل للشمول المالي والمواءمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي وبين الأهداف الأخرى المتعارف عليها وهي: الاستقرار المالي، النزاهة المالية وحماية المستهلك.

٧-٢-٤ أهداف الشمول المالي :

هناك العديد من الأهداف التى يمكن تحقيقها نتيجة التوسع فى تطبيق الشمول المالي، ومن أهم هذه الأهداف ما يلى(Anarfo, et al., 2020):

– تسهيل وصول الأفراد – خاصة الفقراء– إلى مصادر التمويل والخدمات المالية المختلفة وذلك بهدف تحسين ظروفهم المعيشية والاقتصادية.

– التوسع فى إتاحة الخدمات المالية للعديد من فئات المجتمع وخاصة الفئات المهمشة ، وكذلك المنشآت المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وذلك بما يترتب عليه توزيعا أمثل للمخاطر.

– العمل من خلال الشمول المالي على تخفيض حجم الخدمات المالية المؤداه خارج إطار النظام المالي الرسمى وبالتالي يمكن الحد من المخاطر المترتبة على تلك الخدمات المؤداه خارج الإطار المالي الرسمى.

– يمكن من خلال الشمول المالي الحد من مخاطر السيولة وبالتالي تدعيم الاستقرار المالي.

٧-٣ الجدارة الائتمانية :

عرف (Anderson , 2007) الجدارة الائتمانية بأنها استخدام النماذج الإحصائية لتحويل البيانات ذات الصلة إلى أرقام حتى يمكن اتخاذ القرارات الائتمانية بقدر كبير من الثقة والمنطقية وذلك من أجل التوصل إلى قرارات سليمة، كما عرف (Feschijan, 2008) الجدارة الائتمانية بأنها التحقق من امكانية العميل على سداد الائتمان الممنوح له وفوائده والعمولات المترتبة عليه وفقاً لشروط العقد المبرم مع البنك من حيث التوقيت والدفعات.

(Calin , 2014)وتتمثل أهمية قياس الجدارة الائتمانية في الإعتبارات التالية:

– يعتبر قياس الجدارة الائتمانية من العوامل الهامة والتي لها تأثير على القطاعات والأنشطة الاقتصادية، المناخ الاقتصادى، ودرجة الأمان للتسهيلات الممنوحة حيث يتم فتح الائتمان على أساس موضوعى وذلك بعد دراسة النشاط الاقتصادى والإطمئنأن للجدراة الائتمانية للعملاء.

– يساعد قياس الجدارة الائتمانية البنوك على التنبؤ بالمخاطر الائتمانية قبل حدوثها، وتقدم التحذيرات المبكرة للتنبؤ باحتمال توقف المقترضين عن السداد مما يؤثر على ربحية البنك.

– يمكن قياس الجدارة الائتمانية البنوك من استخدام نظام لتصنيف القروض طبقا لدرجة المخاطر المتعلقة بها والذي يجب أن يتلازم مع طبيعة ودرجة تعقد أنشطة البنك بتقييم دقيق لحالة القروض المتواجدة فى المحفظة، ويعمل أيضا على تكوين مخصصات القروض بشكل أدق.

– توفر نماذج الجدراة الائتمانية قرارات أكثر دقة، كما أنها غير قاصرة على إفادة البنوك بل عملائها أيضا ،حيث يمكنهم من الحصول على ائتمان بأسعار فائدة معقولة واتاحة الفرصة لهم فى الإختيار من بين مجموعة المنتجات المصرفية المتاحة.

– يتعدد المستفيدين من قياس الجدراة الائتمانية سواء من المقرضين أوالمقترضين والوسطاء والسماسرة والبنوك والمؤسسات المالية للحكومات والمنظمين للأسواق المالية ورجال الاعمال والمحللين الماليين والمنظمات المعنية بالاسواق المالية.

٨– منهجية الدراسة:

تتضمن منهجية الدراسة كل من مجتمع وعينة الدراسة، وكذلك متغيرات الدراسة وطرق قياسها ومصادر جمع البيانات والأساليب الإحصائية التى تم استخدامها فى إجراء الوصف والتحليل الإحصائى لمتغيرات الدراسة.

٨–١ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع وعينة الدراسة فى مختلف البنوك التجارية فى مصر والخاضعة لإشراف البنك المركزى المصرى والتى عددها ٣٨ بنك (الهيئة العامة للإستعلامات، ٢٠٢١) بينما تقتصر عينة الدراسة على ستة بنوك تجارية وهى البنك الأهلى المصرى، بنك مصر، بنك قطر الوطنى الأهلى، البنك التجارى الدولى، البنك المصرى الخليجى و البنك الكويتى العربى.

٨–٢ متغيرات الدراسة وطريقة قياسها:

يوضح الجدول رقم (٢) متغيرات الدراسة و الطريقة التى تم بها قياس هذه المتغيرات.

جدول رقم (٢) متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

الرمز	المتغيرات	طريقة القياس
X1	رأس المال إلى الأصول والإلتزامات مرجحة بأوزان المخاطر	إجمالي رأس المال ÷ إجمالي الأصول والإلتزامات مرجحة بأوزان المخاطر
X2	حقوق الملكية إلى الودائع	حقوق الملكية ÷ إجمالي الودائع
X3	حقوق الملكية إلى الأصول	حقوق الملكية ÷ إجمالي الأصول
X4	إجمالي القروض إلى الأصول	إجمالي القروض ÷ إجمالي الأصول
X5	عائد القروض إلى الأصول	عائد القروض ÷ إجمالي الأصول
X6	القروض غير المنتظمة إلى حقوق الملكية	القروض غير المنتظمة ÷حقوق الملكية
X7	تكلفة الودائع إلى الأصول	تكلفة الودائع ÷الأصول
X8	تكلفة الودائع إلى عائد القروض	تكلفة الودائع ÷ عائد القروض
X9	تكلفة الودائع إلى إجمالي الودائع	تكلفة الودائع ÷ إجمالي الودائع
X10	معدل العائد على الأصول	صافي الدخل ÷ إجمالي الأصول
X11	معدل العائد على حقوق الملكية	صافي الدخل ÷ حقوق الملكية
X12	معدل العائد على عائد القروض	صافي الدخل ÷ عائد القروض
X13	معدل السيولة	(النقد والأرصدة لدى البنك المركزي+ الأرصدة لدى البنوك) ÷ إجمالي الأصول
X14	نسبة السيولة إلى الودائع	(النقد والأرصدة لدى البنك المركزي+ الأرصدة لدى البنوك) ÷ إجمالي الودائع
X15	نسبة التداول	الأصول المتداولة ÷ الخصوم المتداولة
X16	معدل التغير في إجمالي القروض	(إجمالي القروض آخر السنة – إجمالي القروض أول السنة) ÷ إجمالي القروض أول السنة
X17	معدل التغير في الأصول المالية	(إجمالي الأصول المالية آخر السنة – إجمالي الأصول المالية أول السنة) ÷ إجمالي الأصول المالية أول السنة
X18	معدل التغير في الأصول بالعملة الأجنبية	(إجمالي الأصول بالعملة الأجنبية آخر السنة – إجمالي الأصول بالعملة الأجنبية أول السنة) ÷ إجمالي الأصول بالعملة الأجنبية أول السنة
X19	نسبة بطاقات الائتمان إلى إجمالي القروض	إجمالي بطاقات الائتمان ÷ إجمالي القروض
X20	نسبة القروض الشخصية إلى إجمالي القروض	إجمالي القروض الشخصية ÷ إجمالي القروض
X21	نسبة قروض المؤسسات متناهية الصغر إلى إجمالي القروض	إجمالي قروض المؤسسات متناهية الصغر ÷ إجمالي القروض
X22	نسبة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي القروض	إجمالي قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ÷ إجمالي القروض
X23	نسبة حسابات التوفير إلى إجمالي الودائع	إجمالي حسابات التوفير ÷ إجمالي الودائع
Y	الجدارة الائتمانية	الديون المنتظمة ÷ إجمالي القروض

٨-٣ مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة فى جمع بياناتها على ماتوافر من معلومات فى التقارير المالية للبنوك التجارية والتى تتوافر على شبكة المعلومات الدولية وذلك خلال الفتره من سنة ٢٠١٣ حتى سنة ٢٠٢٠، وكذلك ماتوافر من معلومات واردة بالدوريات والرسائل العلمية.

٨-٤الأساليب الإحصائية المستخدمة فى إجراء الوصف والتحليل الإحصائى:

لإجراء الوصف والتحليل الإحصائى لمتغيرات الدراسة واختبار فروضها فقد استخدم الباحث الأساليب الإحصائية التالية:-

- اختبار كولمجروف سميرونوف وذلك لإختبار مدى اعتدالية بيانات الدراسة أى مدى خضوعها للتوزيع الطبيعى.

- اختبار التداخل الخطى وذلك لتحديد مدى وجود مشكلة التداخل الخطى بين متغيرات الدراسة وكذلك الحكم على جودة نموذج الدراسة.

- الإحصاء الوصفى: وذلك لتحديد سلوك متغيرات الدراسة من خلال استخدام المتوسط الحسابى والإنحراف المعيارى والخطأ القياسى.

- إختبار (T. test) وذلك لقياس الفروق المعنوية بين كل من بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

- تحليل الإرتباط: وذلك باستخدام معامل إرتباط بيروسون لقياس قوة و إتجاة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتغير التابع.

- تحليل الإنحدار المرحلى: وذلك لتحديد من هى المتغيرات المستقلة المؤثرة على الجدارة الائتمانية.

٩- نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

يتضمن الجزء التالي نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة والتي تتضمن اختبار كولموجروف سميرنوف لإختبار إعتدالية البيانات واختبار التداخل الخطي وذلك لتحديد مدى وجود مشكلة التداخل الخطي بين متغيرات الدراسة، والتحليل الوصفى الإحصائي لمتغيرات الدراسة، واختبار (T.test) لقياس الفروق المعنوية بين بنوك القطاعين العام والخاص لمتغيرات الدراسة، وتحليل الإنحدار التدريجى لتحديد تأثير مؤشرات CAMLES ومؤشرات الشمول المالي على الجدارة الائتمانية.

٩-١ اختبار كولموجروف سميرونوف لإختبار مدى إعتدالية البيانات:

يوضح الجدول رقم (٣) نتائج اختبار كولموجروف سميرونوف لإختبار إعتدالية البيانات.

جدول (٣) نتائج اختبار كولموجروف سميرونوف لإختبار إعتدالية البيانات

المتغيرات		القيمة	المعنوية
X1	رأس المال إلى الأصول والإلتزامات مرجحة بأوزان المخاطر	0.498	0.965
X2	حقوق الملكية إلى الودائع	0.9	0.393
X3	حقوق الملكية إلى الأصول	1.153	0.14
X4	إجمالي القروض إلى الأصول	0.879	0.423
X5	عائد القروض إلى الأصول	0.537	0.936
X6	القروض غير المنتظمة إلى حقوق الملكية	0.905	0.386
X7	تكلفة الودائع إلى الأصول	0.91	0.379
X8	تكلفة الودائع إلى عائد القروض	0.5	0.964
X9	تكلفة الودائع إلى إجمالي الودائع	0.971	0.302
X10	معدل العائد على الأصول	1.072	0.201
X11	معدل العائد على حقوق الملكية	0.88	0.42
X12	معدل العائد على عائد القروض	0.728	0.663
X13	معدل السيولة	1.265	0.081
X14	نسبة السيولة إلى الودائع	1.138	0.15
X15	نسبة التداول	0.77	0.594
X16	معدل التغير في إجمالي القروض	0.832	0.494
X17	معدل التغير في الأصول المالية	0.779	0.578
X18	معدل التغير في الأصول بالعملة الأجنبية	0.943	0.336
X19	نسبة بطاقات الائتمان إلى إجمالي القروض	1.187	0.119
X20	نسبة القروض الشخصية إلى إجمالي القروض	1.002	0.268
X21	نسبة قروض المؤسسات متناهية الصغر إلى إجمالي القروض	0.674	0.755
X22	نسبة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي القروض	0.722	0.674
X23	نسبة حسابات التوفير إلى إجمالي الودائع	1.043	0.226
Y	الجدارة الائتمانية	1.098	0.179

يتضح من الجدول رقم (٣) أن قيم المعنوية لجميع المتغيرات المستقلة (X1 – X23) وكذلك المتغير التابع (الجدارة الائتمانية) أكبر من (٠.٠٥) مما يدل على أن جميع متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعى.

٩-٢ اختبار التداخل الخطي للمتغيرات المستقلة :

يوضح الجدول رقم (٤) نتائج اختبار التداخل الخطي للمتغيرات المستقلة، والتي يمكن من خلالها الحكم على جودة النموذج، ويعتبر النموذج جيد وخال من مشكلة التداخل الخطي كلما كانت قيم تضخم التباين أقل من (١٠) وكانت قيم التباين المسموح به أكبر من (٠.٠٥)

جدول رقم (٤) نتائج اختبار التداخل الخطي للمتغيرات المستقلة

المتغيرات		تضخم التباين	التباين المسموح به
X1	رأس المال إلى الأصول والإلتزامات مرجحة بأوزان المخاطر	7.855	.127
X2	حقوق الملكية إلى الودائع	8.043	.124
X3	حقوق الملكية إلى الأصول	2.630	.380
X4	إجمالي القروض إلى الأصول	5.470	.183
X5	عائد القروض إلى الأصول	6.489	.154
X6	القروض غير المنتظمة إلى حقوق الملكية	3.753	.266
X7	تكلفة الودائع إلى الأصول	5.999	.167
X8	تكلفة الودائع إلى عائد القروض	7.540	.133
X9	تكلفة الودائع إلى إجمالي الودائع	5.529	.181
X10	معدل العائد على الأصول	7.622	.131
X11	معدل العائد على حقوق الملكية	1.995	.501
X12	معدل العائد على عائد القروض	3.079	.325
X13	معدل السيولة	8.187	.122
X14	نسبة السيولة إلى الودائع	4.015	.249
X15	نسبة التداول	1.832	.546
X16	معدل التغير في إجمالي القروض	7.994	.125
X17	معدل التغير في الأصول المالية	2.458	.407
X18	معدل التغير في الأصول بالعملة الأجنبية	8.003	.125
X19	نسبة بطاقات الائتمان إلى إجمالي القروض	4.888	.205
X20	نسبة القروض الشخصية إلى إجمالي القروض	4.423	.226
X21	نسبة قروض المؤسسات متناهية الصغر إلى إجمالي القروض	7.319	.137
X22	نسبة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي القروض	5.618	.178
X23	نسبة حسابات التوفير إلى إجمالي الودائع	6.368	.157

ويتضح من الجدول (٤) أن قيمة تضخم التباين لجميع المتغيرات المستقلة (X1-X23) أقل من (١٠)، كما أن قيمة التباين المسموح به أكبر من (٠.٠٥) وذلك مما يدل على جودة النموذج، وخلوه من مشكلة التداخل الخطي.

٩-٣ التحليل الاحصائي الوصفى لمتغيرات الدراسة :

لإجراء التحليل الوصفى لمتغيرات الدراسة فقد تم الإعتماد على كل من المتوسط الحسابى والإنحراف المعيارى والخطأ القياسى وكذلك نسبة الخطأ القياسى إلى المتوسط الحسابى، وفيما يلى عرضا لنتائج التحليل الوصفى لمتغيرات الدراسة:-

٩-٣-١ نتائج التحليل الإحصائى الوصفى لمتغيرات الدراسة على مستوى البنوك ككل:

يوضح الجدول (٥) نتائج التحليل الإحصائى الوصفى لمتغيرات الدراسة على مستوى البنوك ككل.

جدول رقم (٥) نتائج التحليل الوصفى الإحصائي لمتغيرات الدراسة على مستوى بنوك الدراسة

المتغيرات		المتوسط %	الإنحراف المعياري %	الخطأ القياسي المتوسط %
Y	الجدارة الائتمانية	95.692	2.373	0.010
X1	رأس المال إلى الأصول والإلتزامات مرجحة بأوزان المخاطر	15.731	3.973	0.113
X2	حقوق الملكية إلى الودائع	10.438	3.110	0.133
X3	حقوق الملكية إلى الأصول	8.267	2.541	0.137
X4	إجمالي القروض إلى الأصول	36.629	10.314	0.126
X5	عائد القروض إلى الأصول	12.355	1.387	0.050
X6	القروض غير المنتظمة إلى حقوق الملكية	18.523	6.985	0.121
X7	تكلفة الودائع إلى الأصول	6.826	1.033	0.068
X8	تكلفة الودائع إلى عائد القروض	63.999	8.516	0.060
X9	تكلفة الودائع إلى إجمالي الودائع	10.151	1.066	0.047
X10	معدل العائد على الأصول	1.738	0.789	0.145
X11	معدل العائد على حقوق الملكية	21.315	8.191	0.144
X12	معدل العائد على عائد القروض	18.538	8.272	0.146
X13	معدل السيولة	18.399	8.870	0.112
X14	نسبة السيولة إلى الودائع	20.994	6.732	0.143
X15	نسبة التداول	1.080	0.027	0.011
X16	معدل التغير في إجمالي القروض	22.160	5.308	0.107
X17	معدل التغير في الأصول المالية	22.052	3.235	0.066
X18	معدل التغير في الأصول بالعملة الأجنبية	18.869	9.556	0.120
X19	نسبة بطاقات الائتمان إلى إجمالي القروض	24.135	9.901	0.142
X20	نسبة القروض الشخصية إلى إجمالي القروض	22.011	5.081	0.103
X21	نسبة قروض المؤسسات متناهية الصغر إلى إجمالي القروض	4.750	0.920	0.087
X22	نسبة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي القروض	10.402	1.098	0.047
X23	نسبة حسابات التوفير إلى إجمالي الودائع	27.131	9.643	0.150

ويتضح من الجدول رقم (٥) إنخفاض قيم الإنحراف المعيارى لجميع المتغيرات وذلك يعكس خضوع متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعى كما يتضح أن نسبة الخطأ القياسى إلى المتوسط الحسابى لجميع المتغيرات لا تزيد عن ١٥ %، وذلك يعكس أن جميع بيانات متغيرات الدراسة صالحة لتطبيق الأساليب الإحصائية و أيضا يعكس امكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة (Fleiss, et al., 2003).

٩-٣-٢ نتائج التحليل الإحصائى الوصفى لمتغيرات الدراسة على مستوى بنوك القطاع العام:

يوضح الجدول رقم (٦) نتائج التحليل الإحصائى الوصفى لمتغيرات الدراسة على مستوى بنوك القطاع العام.

جدول (٦) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة على مستوى بنوك القطاع العام

المتغيرات		المتوسط %	الإنحراف المعياري %	الخطأ القياسي المتوسط %
Y	الجدارة الائتمانية	95.767	2.354	0.009
X1	رأس المال إلى الأصول والإلتزامات مرجحة بأوزان المخاطر	12.751	2.638	0.093
X2	حقوق الملكية إلى الودائع	8.673	1.518	0.078
X3	حقوق الملكية إلى الأصول	6.482	.879	0.061
X4	إجمالي القروض إلى الأصول	27.123	5.243	0.086
X5	عائد القروض إلى الأصول	12.808	1.561	0.055
X6	القروض غير المنتظمة إلى حقوق الملكية	17.606	8.621	0.117
X7	تكلفة الودائع إلى الأصول	6.488	1.208	0.083
X8	تكلفة الودائع إلى عائد القروض	72.527	5.417	0.033
X9	تكلفة الودائع إلى إجمالي الودائع	10.160	1.339	0.059
X10	معدل العائد على الأصول	1.018	0.293	0.129
X11	معدل العائد على حقوق الملكية	15.964	6.804	0.128
X12	معدل العائد على عائد القروض	13.575	7.077	0.148
X13	معدل السيولة	24.716	10.486	0.149
X14	نسبة السيولة إلى الودائع	23.529	7.552	0.144
X15	نسبة التداول	1.067	0.013	0.005
X16	معدل التغير في إجمالي القروض	21.761	4.953	0.102
X17	معدل التغير في الأصول المالية	22.337	3.628	0.073
X18	معدل التغير في الأصول بالعملة الأجنبية	21.288	8.778	0.137
X19	نسبة بطاقات الائتمان إلى إجمالي القروض	29.805	12.945	0.141
X20	نسبة القروض الشخصية إلى إجمالي القروض	24.504	5.687	0.104
X21	نسبة قروض المؤسسات متناهية الصغر إلى إجمالي القروض	5.946	0.985	0.086
X22	نسبة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي القروض	10.670	1.390	0.063
X23	نسبة حسابات التوفير إلى إجمالي الودائع	28.848	10.194	0.129

ويتضح من الجدول رقم (٦) إنخفاض قيم الإنحراف المعيارى لجميع المتغيرات وذلك يعكس خضوع متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعى كما يتضح من الجدول رقم (٦) أن نسبة الخطأ القياسى إلى المتوسط الحسابى لجميع المتغيرات لا تزيد عن ١٥ %، وذلك يعكس أن جميع بيانات متغيرات

الدراسة صالحة لتطبيق الأساليب الإحصائية و أيضا يعكس امكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

٩-٣-٣ نتائج التحليل الإحصائى الوصفى لمتغيرات الدراسة على مستوى بنوك القطاع الخاص:

يوضح الجدول رقم (٧) نتائج التحليل الإحصائى الوصفى لمتغيرات الدراسة على مستوى بنوك القطاع الخاص.

جدول (٧) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة على مستوى بنوك القطاع الخاص

المتغيرات		المتوسط %	الإنحراف المعياري %	الخطأ القياسي المتوسط %
Y	الجدارة الائتمانية	95.654	2.419	0.011
X1	رأس المال إلى الأصول والإلتزامات مرجحة بأوزان المخاطر	17.221	3.700	0.096
X2	حقوق الملكية إلى الودائع	11.321	3.337	0.132
X3	حقوق الملكية إلى الأصول	9.159	2.637	0.129
X4	إجمالي القروض إلى الأصول	41.383	8.833	0.095
X5	عائد القروض إلى الأصول	12.128	1.256	0.046
X6	القروض غير المنتظمة إلى حقوق الملكية	18.982	6.113	0.144
X7	تكلفة الودائع إلى الأصول	6.995	0.907	0.058
X8	تكلفة الودائع إلى عائد القروض	59.735	6.282	0.047
X9	تكلفة الودائع إلى إجمالي الودائع	10.146	0.924	0.041
X10	معدل العائد على الأصول	2.099	0.708	0.103
X11	معدل العائد على حقوق الملكية	23.991	7.561	0.141
X12	معدل العائد على عائد القروض	21.019	7.775	0.146
X13	معدل السيولة	15.241	5.931	0.131
X14	نسبة السيولة إلى الودائع	19.727	6.011	0.136
X15	نسبة التداول	1.087	0.030	0.012
X16	معدل التغير في إجمالي القروض	22.359	5.543	0.111
X17	معدل التغير في الأصول المالية	21.910	3.072	0.063
X18	معدل التغير في الأصول بالعملة الأجنبية	17.660	9.830	0.136
X19	نسبة بطاقات الائتمان إلى إجمالي القروض	21.300	6.531	0.137
X20	نسبة القروض الشخصية إلى إجمالي القروض	20.765	4.322	0.093
X21	نسبة قروض المؤسسات متناهية الصغر إلى إجمالي القروض	4.552	0.832	0.082
X22	نسبة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي القروض	8.865	0.818	0.034
X23	نسبة حسابات التوفير إلى إجمالي الودائع	23.697	6.032	0.140

ويتضح من الجدول رقم (٧) إنخفاض قيم الإنحراف المعيارى لجميع المتغيرات وذلك يعكس خضوع متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعى كما يتضح من الجدول رقم (٧) أن نسبة الخطأ القياسى إلى المتوسط الحسابى لجميع المتغيرات لا تزيد عن ١٥ %، وذلك يعكس أن جميع بيانات متغيرات

الدراسة صالحة لتطبيق الأساليب الإحصائية و أيضا يعكس امكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة .

٩-٤ نتائج تحليل الإرتباط وقياس علاقة الشمول المالي بالجدارة الائتمانية للبنوك التجارية:

استخدم الباحث معامل إرتباط بيرسون لقياس قوة وإتجاه العلاقة بين كل متغير من متغيرات الشمول المالي والجدارة الائتمانية على مستوى البنوك محل عينة الدراسة، وذلك لإختبار مدى صحة الفرض الأول للدراسة وهو " لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية".

ويوضح الجدول (٨) نتائج تحليل الإرتباط بين متغيرات الشمول المالي والجدارة الائتمانية.

جدول رقم (٨) نتائج تحليل الإرتباط بين متغيرات الشمول المالي والجدارة الائتمانية

المتغيرات		قيمة معامل الإرتباط لبيرسون	مستوي الدلالة
X19	نسبة بطاقات الائتمان إلى إجمالي القروض	0.501**	0.001
X20	نسبة القروض الشخصية إلى إجمالي القروض	−0.173	0.209
X21	نسبة قروض المؤسسات متناهية الصغر إلى إجمالي القروض	0.459*	0.001
X22	نسبة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي القروض	0.581**	0.000
X23	نسبة حسابات التوفير إلى إجمالي الودائع	0.559**	0.000

0.01** مستوى المعنوية عند

0.05* مستوى المعنوية عند

ويتضح من الجدول (٨) أنه يمكن تصنيف متغيرات الشمول المالي وفقا لمدى إرتباطها بالمتغير التابع (الجدارة الائتمانية) إلى ما يلى:-

- متغيرات ترتبط إرتباطا طرديا مع الجدارة الائتمانية بمستوى ثقة (٩٩%) وتتمثل هذه المتغيرات فى نسبة بطاقات الائتمان إلى إجمالي القروض، نسبة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي القروض ونسبة حسابات التوفير إلى إجمالي الودائع.
- متغيرات ترتبط إرتباطا طرديا مع الجدارة الائتمانية بمستوى ثقة (٩٥ %) وتتمثل هذه المتغيرات فى نسبة قروض المؤسسات متناهية الصغر إلى إجمالي القروض.
- متغير لا يوجد إرتباط بينه وبين الجدارة الائتمانية وهو نسبة القروض الشخصية إلى إجمالي القروض.

ويتضح من نتائج تحليل الإرتباط بين متغيرات الشمول المالي والمتغير التابع (الجدارة الائتمانية) وجود علاقة إرتباط ذات دلالة احصائية بين الشمول المالي والجدارة الائتمانية.

وعلى ذلك يتم رفض الفرض الأول من فروض الدراسة وقبول الفرض البديل وهو " توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي والجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية".

٩-٥ نتائج تحليل الإنحدار المرحلى لتحديد أثر الشمول المالي على الجدارة الائتمانية:

يوضح الجدول (٩) نتائج تحليل الإنحدار المرحلى لتحديد ايا من متغيرات الشمول المالي المؤثرة على الجدارة الائتمانية والذى يتم من خلاله اختبار فرض الدراسة الثاني وهو" لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية".

جدول رقم(٩) نتائج تحليل الإنحدار التدريجى لتحديد مؤشرات الشمول المالي المؤثرة على الجدارة الائتمانية

المتغيرات		المعاملات	قيمة إختبار "ت"	مستوى الدلالة
قيمة الثابت a		29.39	2.866	.009
X22	نسبة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي القروض	.395	4.457	.000
X23	نسبة حسابات التوفير إلى إجمالي الودائع	.302	2.557	.018
معامل الإرتباط المتعدد R = .839[b].				
معامل التحديد R^2 = 0.704				
معامل التحديد المعدل R^2 Adjusted = .690				
الخطأ المعياري = 2.023161				
قيمة إختبار "ف" =. 24.812 ، وذلك عند مستوي دلالة = .000[c].				

ويتضح من الجدول السابق رقم (٩) مايلى:-

- إن قيمة معامل الإرتباط (R) بين المتغيرات المستقلة المتمثلة فى نسبة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي القروض ونسبة حسابات التوفير إلى إجمالي الودائع تعادل 0.839 وهى نسبة إرتباط مرتفعة.
- إن قيمة معامل التحديد (R^2) تعادل 0.704، أى أن المتغيرات المستقلة الوارده بالجدول تفسر التغير فى الجدارة الأتمانئة بنسبة 70.4%.
- ان قيمة معامل الحديد المعدل (R^2 Adjusted) تعادل 0.690 وهى تقترب من قيمة معامل التحديد وذلك يعكس دقة النموذج واستقلالية المتغيرات المستقلة المؤثرة.
- تبلغ قيمة (F.Value) 29.812 عند مستوى معنوية 0.000 وهذا يعكس دلالتها الإحصائية.
- يمكن التنبؤ بالجدارة الائتمانية بدلالة متغيرات الشمول المالي من خلال معادلة الإنحدار التالية: $Y = 29.39 + 0.395\ X_{22} + 0.302\ X_{23}$

ويتضح من نتائج الإنحدار المرحلى السابقة وجود تأثير لمتغيرات الشمول المالي على الجدارة الائتمانية وعلى ذلك يتم رفض الفرض الثاني من فروض الدراسة وقبول الفرض البديل وهو " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للشمول المالي على الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية".

٦-٩ نتائج تحليل الإرتباط وقياس علاقة مؤشرات نموذج CAMELS بالجدارة الائتمانية:

استخدم الباحث معامل إرتباط بيرسون لقياس قوة وإتجاه العلاقة بين كل متغير من متغيرات نموذج CAMELS والجدارة الائتمانية على مستوى البنوك محل عينة الدراسة، وذلك لإختبار مدى صحة الفرض الثالث للدراسة وهو " لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات نموذج CAMELS والجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية"، ويوضح الجدول (١٠) نتائج تحليل الإرتباط لمتغيرات CAMELS والجدارة الائتمانية.

جدول رقم (١٠) نتائج تحليل الإرتباط لمتغيرات CAMELS والجدارة الائتمانية

المتغيرات		قيمة معامل الإرتباط لبيرسون	مستوي الدلالة
معدلات كفاية رأس المال			
X1	رأس المال إلى الأصول والإلتزامات مرجحة بأوزان المخاطر	0.092	0.334
X2	حقوق الملكية إلى الودائع	0.349*	0.047
X3	حقوق الملكية إلى الأصول	0.141	0.256
معدلات جودة الأصول			
X4	إجمالي القروض إلى الأصول	0.598**	0.002
X5	عائد القروض إلى الأصول	0.625**	0.000
X6	القروض غير المنتظمة إلى حقوق الملكية	-0.604**	0.000
معدلات كفاءة الإدارة			
X7	تكلفة الودائع إلى الأصول	-0.456**	0.004
X8	تكلفة الودائع إلى عائد القروض	-0.578**	0.003
X9	تكلفة الودائع إلى إجمالي الودائع	-0.498**	0.003
مؤشرات الأرباح			
X10	معدل العائد على الأصول	0.176	0.205
X11	معدل العائد على حقوق الملكية	0.006	0.489
X12	معدل العائد على عائد القروض	0.425**	0.001
مؤشرات السيولة			
X13	معدل السيولة	0.359*	0.045
X14	نسبة السيولة إلى الودائع	0.386*	0.039
X15	نسبة التداول	0.112	0.223
مؤشرات الحساسية تجاه مخاطر السوق			
X16	معدل التغير في إجمالي القروض	0.246	0.123
X17	معدل التغير في الأصول المالية	-0.109	0.307
X18	معدل التغير في الأصول بالعملة الأجنبية	0.440*	0.016

0.01 مستوى المعنوية عند

**0.05* مستوى المعنوية عند

ويتضح من الجدول (١٠) أنه يمكن تصنيف متغيرات CAMELS وفقا لمدى إرتباطها بالمتغير التابع (الجدارة الائتمانية) إلى ما يلى:-

- متغيرات ترتبط إرتباطا طرديا مع الجدارة الائتمانية بمستوى ثقة (٩٩%) وتتمثل هذه المتغيرات فى نسبة إجمالي القروض إلى الأصول، نسبة عائد القروض إلى الأصول، معدل العائد على عائد القروض.

- متغيرات ترتبط إرتباطا طرديا مع الجدارة الائتمانية بمستوى ثقة (٩٥ %) وتتمثل هذه المتغيرات فى نسبة حقوق الملكية إلى الودائع، معدل السيولة، نسبة السيولة إلى الودائع، معدل التغير في الأصول بالعملة الأجنبية.

- متغيرات ترتبط إرتباط عكسيا مع الجدارة الائتمانية بمستوى ثقة (٩٩%) وتتمثل هذه المتغيرات فى نسبة القروض غير المنتظمة إلى حقوق الملكية، نسبة تكلفة الودائع إلى الأصول، نسبة تكلفة الودائع إلى عائد القروض ونسبة تكلفة الودائع إلى إجمالي الودائع.

- متغيرات لا يوجد إرتباط بينها وبين الجدارة الائتمانية وتتمثل هذه المتغيرات فى نسبة رأس المال إلى الأصول والإلتزامات مرجحة بأوزان المخاطر، نسبة حقوق الملكية إلى الأصول، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، نسبة التداول، معدل التغير في إجمالي القروض، معدل التغير في الأصول المالية.

ويتضح من نتائج تحليل تحليل الإرتباط بين متغيرات نموذج CAMELS والمتغير التابع (الجدارة الائتمانية) وجود علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات نموذج CAMELS والجدارة الائتمانية.

وعلى ذلك يتم رفض الفرض الثالث من فروض الدراسة وقبول الفرض البديل وهو " توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات نموذج CAMELS والجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية".

٩-٧ نتائج تحليل الإنحدار المرحلى لتحديد ايا من متغيرات نموذج CAMELS المؤثرة على الجدارة الائتمانية:-

يوضح الجدول (١١) نتائج تحليل الإنحدار المرحلى لتحديد ايا من متغيرات نموذج CAMELS المؤثرة على الجدارة الائتمانية والذى يتم من خلاله اختبار فرض الدراسة الرابع وهو" لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات نموذج CAMELS على الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية".

جدول رقم (١١) نتائج تحليل الإنحدار التدريجى لتحديد مؤشرات CAMLES المؤثرة على الجدارة الائتمانية

المتغيرات		المعاملات	قيمة إختبار "ت"	مستوى الدلالة
قيمة الثابت a		85.000	19.266	.000
X5	عا ئد القروض إلى الأصول	.876	5.034	.000
X4	إجمالي القروض إلى الأصول	.102	4.566	.000
X6	القروض غير المنتظمة إلى حقوق الملكية	-.108-	-2.931-	.005
X8	تكلفة الودائع إلى عائد القروض	-.179-	-2.322-	.025
معامل الإرتباط المتعدد $R = 0.732^d$				
معامل التحديد $R^2 = 0.536$				
معامل التحديد المعدل R^2 Adjusted $= 0.531$				
الخطأ المعياري = 1.377319				
قيمة إختبار "ف" = 24.132 ، وذلك عند مستوي دلالة = $.000^c$				

ويتضح من الجدول السابق رقم (١١) مايلى:-

- إن قيمة معامل الإرتباط (R) بين المتغيرات المستقلة المتمثلة فى عا ئد القروض إلى الأصول، - إجمالي القروض إلى الأصول، نسبة القروض غير المنتظمة إلى حقوق الملكية و تكلفة الودائع - إلى عائد القروض تعادل 0.732 وهى نسبة إرتباط مرتفعة.

- إن قيمة معامل التحديد (R^2) تعادل 0.536 أى أن المتغيرات المستقلة الوارده بالجدول تفسر التغير فى الجدارة الأئتمانية بنسبة 53.6%.

- إن قيمة معامل التحديد المعدل (R^2 Adjusted) تعادل 0.531وهى تقترب من قيمة معامل التحديد وذلك يعكس دقة النموذج واستقلالية المتغيرات المستقلة المؤثرة.

- تبلغ قيمة (F.Value) 24.132 لمعنوية 0.000 وهذا يعكس دلالتها الإحصائية.

- يمكن التنبؤ بالجدارة الائتمانية بدلالة متغيرات نموذج CAMELS من خلال معادلة الإنحدار التالية: $Y = 85 + 0.876\ X_5 + 0.102\ X_4 - 0.108\ X_6 - 0.179\ X_8$

ويتضح من نتائج تحليل الإنحدار التدريجي السابقة وجود تأثير لمتغيرات نموذج CAMELS على الجدارة الائتمانية وعلى ذلك يتم رفض الفرض الرابع من فروض الدراسة وقبول الفرض البديل وهو " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات نموذج CAMELS على الجدارة الائتمانية بالبنوك التجارية".

٩-٨ نتائج إختبار (T.test) لقياس الفروق المعنوية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص فيما يتعلق بمؤشرات CAMELS:

٩-٨-١ نتائج إختبار (T.test) لقياس الفروق المعنوية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص لمعدلات كفاية رأس المال:-

يوضح الجدول (١٢) نتائج إختبار (T.test) لقياس الفروق المعنوية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص لمعدلات كفاية رأس المال.

جدول رقم (١٢) نتائج اختبار (T.test) لقياس الفروق المعنوية بين بنوك القطاعين العام والخاص لمعدلات كفاية رأس المال

المتغيرات		المتوسط		قيمة T.test	المعنوية
		القطاع العام %	القطاع الخاص %		
X1	رأس المال إلى الأصول والإلتزامات مرجحة بأوزان المخاطر	12.751	17.221	-4.307	.000
X2	حقوق الملكية إلى الودائع	8.673	11.321	-3.775	.000
X3	حقوق الملكية إلى الأصول	6.482	9.159	-5.193	.000

يتضح من الجدول رقم (١٢) وجود فروق بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص لمعدلات كفاية رأس المال حيث جاءت قيم المعنوية أقل من ٠.٠٥ لجميع المتغيرات وكانت الفروق لصالح بنوك القطاع الخاص للمتغيرات الثلاثة وهى نسبة رأس المال إلى الأصول والإلتزامات مرجحة بأوزان المخاطر، نسبة حقوق الملكية إلى الودائع ونسبة حقوق الملكية إلى الأصول حيث جاءت قيم المتوسط الحسابى لهذه المتغيرات أعلى فى بنوك القطاع الخاص عنها فى بنوك القطاع العام.

٩-٨-٢ نتائج إختبار (T.test) لقياس الفروق المعنوية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص لمعدلات جودة الأصول:-

يوضح الجدول (١٣) نتائج إختبار (T.test) لقياس الفروق المعنوية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص لمعدلات جودة الأصول.

جدول رقم (١٣) نتائج اختبار (T.test) لقياس الفروق المعنوية بين بنوك القطاعين العام والخاص لمعدلات جودة الأصول

المتغيرات		المتوسط		قيمة T.test	المعنوية
		القطاع العام %	القطاع الخاص %		
X4	إجمالي القروض الأصول	27.123	41.383	-6.995	.000
X5	عائد القروض إلى الأصول	12.808	12.128	1.629	.110
X6	القروض غير المنتظمة إلى حقوق الملكية	17.606	18.982	-6.995	.000

يتضح من الجدول رقم (١٣) عدم وجود فروق بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص فيما يتعلق بمتغير عائد القروض إلى الأصول حيث جاءت قيمة المعنوية أكبر من ٠.٠٥ بينما توجد فروق معنوية فيما يتعلق بمؤشر إجمالي القروض إلى الأصول وكانت قيمته أعلى في بنوك القطاع الخاص، ومؤشر القروض غير المنتظمة إلى حقوق الملكية حيث جاءت قيم المعنوية أقل من ٠.٠٥، وكانت قيمته أيضا أعلى في بنوك القطاع الخاص.

٩-٨-٣ نتائج إختبار (T.test) لقياس الفروق المعنوية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص لمعدلات كفاءة الإدارة:-

يوضح الجدول (١٤) نتائج إختبار (T.test) لقياس الفروق المعنوية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص لمعدلات كفاءة الإدارة .

جدول رقم (١٤)نتائج اختبار (T.test) لقياس الفروق المعنوية بين بنوك القطاعين العام والخاص لمعدلات كفاءة الإدارة

المتغيرات		المتوسط			المعنوية
		القطاع العام %	القطاع الخاص %	قيمة T.test	
X7	تكلفة الودائع إلى إجمالي الأصول	6.488	6.995	-1.630	.110
X8	تكلفة الودائع إلى عائد القروض	72.527	59.735	6.947	.000
X9	تكلفة الودائع إلى إجمالي الودائع	10.160	10.146	.038	.970

يتضح من الجدول رقم (١٤) عدم وجود فروق معنوية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص فيما يتعلق بمتغير تكلفة الودائع إلى إجمالي الودائع ومتغير تكلفة الودائع إلى الأصول، حيث جاءت قيمة المعنوية أكبر من ٠.٠٥ بينما توجد فروق فيما يتعلق بمتغير تكلفة الودائع إلى عائد القروض حيث جاءت قيم المعنوية أقل من ٠.٠٥ حيث بلغ متوسط نسبة تكلفة الودائع إلى عائد القروض ٥٩.٧٣٥ % فى بنوك القطاع الخاص بينما بلغ متوسط تلك النسبة ٧٢.٥٢٧% فى بنوك القطاع العام.

٩-٨-٤ نتائج إختبار (T.test) لقياس الفروق المعنوية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص لمؤشرات الأرباح:-

يوضح الجدول (١٥) نتائج إختبار (T.test) لقياس الفروق المعنوية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص لمؤشرات الأرباح .

جدول رقم (١٥) نتائج اختبار (T.test) لقياس الفروق المعنوية بين بنوك القطاعين العام والخاص لمؤشرات الأرباح

المتغيرات		المتوسط		قيمة T.test	المعنوية
		القطاع العام %	القطاع الخاص %		
X10	معدل العائد على الأصول	1.018	2.099	-7.456	.000
X11	معدل العائد على حقوق الملكية	15.964	23.991	-3.580	.001
X12	معدل العائد على عائد القروض	13.575	21.019	-3.219	.002

يتضح من الجدول رقم (١٥) وجود فروق معنوية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص لجميع مؤشرات الأرباح، حيث جاءت قيمة المعنوية أقل من ٠.٠٥ وجاءت الفروق لصالح بنوك القطاع الخاص حيث بلغ متوسط نسبة العائد على الأصول ٢.٠٩٩% فى بنوك القطاع الخاص بينما بلغ متوسط تلك النسبة ١.٠١٨% فى بنوك القطاع العام، كما بلغ متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية ٢٣.٩٩١% فى بنوك القطاع الخاص بينما بلغ متوسط تلك النسبة ١٥.٩٦٤% فى بنوك القطاع العام، أما متوسط نسبة العائد إلى عائد القروض فقد بلغت ٢١.٠١٩% فى بنوك القطاع الخاص بينما بلغ متوسط تلك النسبة ١٣.٥٧٥% فى بنوك القطاع العام.

٩-٨-٥ نتائج إختبار (T.test) لقياس الفروق المعنوية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص لمؤشرات السيولة:-

يوضح الجدول (١٦) نتائج إختبار (T.test) لقياس الفروق المعنوية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص لمؤشرات السيولة.

جدول رقم (١٦) نتائج اختبار (T.test) لقياس الفروق المعنوية بين بنوك القطاعين العام والخاص لمؤشرات السيولة

المتغيرات		**المتوسط**		**قيمة T.test**	**المعنوية**
		القطاع العام %	القطاع الخاص %		
X13	معدل السيولة	24.716	15.241	3.356	.003
X14	نسبة السيولة إلى الودائع	23.529	19.727	1.895	.064
X15	نسبة التداول	1.067	1.087	-3.036	.004

يتضح من الجدول رقم (١٦) وجود فروق معنوية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص فيما يتعلق بمؤشرى معدل السيولة ونسبة التداول، حيث جاءت قيمة المعنوية أقل من ٠.٠٥ و كان معدل السيولة فى بنوك القطاع العام أعلى منه فى بنوك القطاع الخاص حيث كان متوسط معدل السيولة فى كلا القطاعين العام والخاص ٢٤.٧١٦%، ١٥.٢٤١% على الترتيب

بينما لم يكن هناك فروق بالنسبة لمتغير نسبة السيولة إلى الودائع حيث كانت قيمة المعنوية أكبر من ٠.٠٠٥.

٩-٨-٦ نتائج إختبار (T.test) لقياس الفروق المعنوية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص لمؤشرات الحساسية تجاه مخاطر السوق:-

يوضح الجدول (١٧) نتائج إختبار (T.test) لقياس الفروق المعنوية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص لمؤشرات الحساسية تجاه مخاطر السوق.

جدول رقم (١٧) نتائج اختبار (T.test) لقياس الفروق المعنوية بين بنوك القطاعين العام والخاص لمؤشرات الحساسية تجاه مخاطر السوق

المتغيرات		المتوسط		قيمة	المعنوية
		القطاع العام %	القطاع الخاص %	T.test	
X16	معدل التغير في إجمالي القروض	21.761	22.359	-.364	.717
X17	معدل التغير في الأصول المالية	22.337	21.910	.427	.671
X18	معدل التغير في الأصول بالعملة الأجنبية	21.288	17.660	1.247	.219

يتضح من الجدول رقم (١٧) عدم وجود فروق معنوية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص فيما يتعلق بمؤشرات الحساسية تجاه مخاطر السوق، حيث جاءت قيمة المعنوية لجميع المتغيرات أكبر من ٠.٠٠٥.

ومن خلال العرض السابق لنتائج تحليل الفروق بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص فيما يتعلق بمتغيرات CAMELS يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص لمعظم المتغيرات، وعلى ذلك يتم رفض الفرض الخامس من فروض الدراسة وقبول الفرض الديل وهو " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص فيما يتعلق بمتغيرات CAMELS "

٩-٩ نتائج إختبار (T.test) لقياس الفروق المعنوية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص بمؤشرات الشمول المالي:

يوضح الجدول (١٨) نتائج إختبار (T.test) لقياس الفروق المعنوية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع لمؤشرات الشمول المالي.

جدول رقم (١٨) نتائج اختبار (T.test) لقياس الفروق المعنوية بين بنوك القطاعين العام والخاص لمؤشرات الشمول المالي

المتغيرات		المتوسط		قيمة T.test	المعنوية
		القطاع العام %	القطاع الخاص %		
X19	نسبة بطاقات الائتمان إلى إجمالي القروض	29.805	21.300	2.475	.023
X20	نسبة القروض الشخصية إلى إجمالي القروض	24.504	20.765	2.316	.029
X21	نسبة قروض المؤسسات متناهية الصغر إلى إجمالي القروض	5.946	4.552	2.193	.033
X22	نسبة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي القروض	10.670	8.865	-2.528	.015
X23	نسبة حسابات التوفير إلى إجمالي الودائع	28.848	23.697	2.985	.011

يتضح من الجدول رقم (١٨) وجود فروق معنوية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص فيما يتعلق بمؤشرات الشمول المالي، حيث جاءت جميع قيم المعنوية أقل من ٠.٠٥، كما يتضح من الجدول أن الفروق بين بنوك القطاعين العام والخاص جاءت لصالح بنوك القطاع العام، حيث كانت جميع قيم متوسط مؤشرات الشمول المالي للقطاع العام أعلى منها في القطاع الخاص، وهذا يعكس أن بنوك القطاع العام تحقق معدلات انتشار للشمول المالي أكثر من بنوك القطاع الخاص، وعلى ذلك يتم رفض الفرض السادس من فروض الدراسة وقبول الفرض البديل وهو " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص فيما يتعلق بمؤشرات الشمول المالي "

٩-١٠ نتائج إختبار (T.test) لقياس الفروق المعنوية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص للمتغير التابع " الجدارة الائتمانية ":-

يوضح الجدول (١٩) نتائج إختبار (T.test) لقياس الفروق المعنوية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص للمتغير التابع " الجدارة الائتمانية.

جدول رقم (١٩)نتائج اختبار (T.test) لقياس الفروق المعنوية بين بنوك القطاعين العام والخاص للجدارة الائتمانية

المتغير	المتوسط		قيمة T.test	المعنوية
	القطاع العام %	القطاع الخاص %		
الجدارة الائتمانية	95.767	95.654	.155	.878

يتضح من الجدول رقم (١٩) أن قيمة المعنوية أكبر من ٠.٠٥ وهذا يدل على عدم وجود فروق بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص للمتغير التابع " الجدارة الائتمانية. وعلى ذلك يتم قبول

الفرض السابع من فروض الدراسة وهو " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص فيما يتعلق بالجدارة الائتمانية ".

٩-١١ نتائج تحليل الإنحدار المرحلى لتحديد ايا من متغيرات نموذج CAMELS والشمول المالي مجتمعة والتى تؤثر على الجدارة الائتمانية:-

يوضح الجدول (٢٠) نتائج تحليل الإنحدار المرحلى لتحديد ايا من متغيرات نموذج CAMELS والشمول المالي مجتمعة والمؤثرة على الجدارة الائتمانية والذى يتم من خلاله اختبار فرض الدراسة الثامن وهو" لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات كلا من نموذج CAMELS ومؤشرات الشمول المالي على الجدارة الائتمانية".

جدول رقم (٢٠)نتائج تحليل الإنحدار التدريجى لتحديد مؤشرات كل من CAMLES والشمول المالي المؤثرة على الجدارة الائتمانية

متغيرات الدراسة		المعاملات	قيمة إختبار "ت"	مستوى الدلالة
قيمة الثابت a		36.006	5.202	.000
X6	القروض غير المنتظمة إلى حقوق الملكية	-.071-	-2.546-	.020
X22	نسبة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي القروض	1.191	5.585	.000
X23	نسبة حسابات التوفير إلى إجمالي الودائع	.319	4.245	.000
X4	إجمالي القروض إلى الأصول	.163	2.334	.031
معامل الإرتباط المتعدد R = .944[d]				
معامل التحديد R^2 = 0.891				
معامل التحديد المعدل R^2 Adjusted = .869				
الخطأ المعياري = .984790				
قيمة إختبار "ف" = 39.082 ، وذلك عند مستوي دلالة = .000[e]				

ويتضح من الجدول السابق رقم (٢٠) مايلى:

- إن قيمة معامل الإرتباط (R) بين المتغيرات المستقلة المتمثلة فى نسبة القروض غير المنتظمة إلى حقوق الملكية، نسبة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي القروض، نسبة حسابات التوفير إلى إجمالي الودائع ونسبة إجمالي القروض إلى الأصول تعادل ٠.٩٤٤ وهى نسبة إرتباط مرتفعة.
- إن قيمة معامل التحديد (R^2) تعادل٠.٨٩٢، أى أن المتغيرات المستقلة الوارده بالجدول تفسر التغير فى الجدارة الأتمانئة بنسبة ٨٩.٢%.
- إن قيمة معامل الحديد المعدل (R^2 Adjusted) تعادل ٠.٨٦٩ وهى تقترب من قيمة معامل التحديد وذلك يعكس دقة النموذج واستقلالية المتغيرات المستقلة المؤثرة.

- تبلغ قيمة (F.Value) 39.082 والمعنوية 0.000 وهذا يعكس دلالتها الإحصائية.
- يمكن التنبؤ بالجدارة الائتمانية بدلالة المتغيرات المستقلة من خلال معادلة الإنحدار التالية

$$Y = 36.006 - 0.071\ X_6 + 1.191\ X_{22} + 0.319\ X_{23} + 0.163\ X_4$$

ويتضح من نتائج الإنحدار المرحلى السابقة وجود تأثير لمتغيرات نموذج CAMELS و الشمول المالي مجتمعة على الجدارة الائتمانية وعلى ذلك يتم رفض الفرض الثامن من فروض الدراسة وقبول الفرض البديل وهو" يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات كلا من نموذج CAMELS ومؤشرات الشمول المالي على الجدارة الائتمانية".

ومن خلال نتائج الإنحدار المرحلى السابقة باستخدام مؤشرات نموذج CAMELS فقط و باستخدام مؤشرات الشمول المالي فقط وباستخدام كل من مؤشرات نموذج CAMELS ومؤشرات الشمول المالي معا يمكن استخلاص النتائج الموضحة بالجدول رقم (٢١):

جدول رقم (٢١) مقارنة بين نموذج CAMELS ونموذج الشمول المالي ونموذج CAMELS والشمول المالي معا من حيث الأثر على الجدارة الائتمانية

النموذج	معامل الإرتباط (R)	معامل التحديد (R^2)
نموذج CAMELS	٠.٧٣٢	٠.٥٣٦
مؤشرات الشمول المالي	٠.٨٣٩	٠.٧٠٤
مؤشرات CAMELS ومؤشرات الشمول المالي	٠.٩٤٤	٠.٨٩١

ويتضح من الجدول السابق أن أفضل النماذج هو النموذج الثالث والذى يتمثل فى الدمج بين كل من مؤشرات CAMELS مع مؤشرات الشمول المالي، حيث أن قيمة معامل التحديد فى هذا النموذج ٨٩.١% وهى قيمة أعلى من قيمة معامل التحديد للنموذج الأول المتعلق باستخدام مؤشرات CAMEL فقط أو للنموذج الثانى المتعلق باستخدام مؤشرات الشمول المالي فقط.

خلاصة البحث:

استهدف البحث دراسة تطوير عناصر نموذج تقييم الأداء المصرفى CAMELS طبقاً للشمول المالي و تحديد أثره على الجدارة الائتمانية للبنوك، وتم تقسيم الهدف الرئيسي إلى مجموعة من الأهداف الفرعية والتي تم من خلالها صياغة فروض البحث، وقد تم اختبار مدى صحة هذه الفروض من خلال بعض الأساليب الأحصائية وهى اختبار (T.test)، تحليل الإرتباط بإستخدام معامل إرتباط بيرسون وتحليل الإنحدار المرحلى، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يمكن بناء نموذج مقترح لتطوير تقييم الآداء المصرفىCAMELS طبقاً للشمول المالي للتنبؤ بالجدارة الائتمانية للبنوك التجارية.

ويمكن رصد مجموعة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث فيما يلي:

١ ـ لا توجد فروق بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص بالنسبة للمتغير التابع " الجدارة الائتمانية، حيث أن قيمة المعنوية أكبر من ٠.٠٠٥.

٢- توجد فروق بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص بالنسبة لمعدلات كفاية رأس المال حيث جاءت قيم المعنوية أقل من ٠.٠٠٥ لجميع المتغيرات وكانت الفروق لصالح بنوك القطاع الخاص للمتغيرات الثلاثة وهى نسبة رأس المال إلى الأصول والإلتزامات مرجحة بأوزان المخاطر، نسبة حقوق الملكية إلى الودائع ونسبة حقوق الملكية إلى الأصول حيث جاءت قيم المتوسط الحسابى لهذه المتغيرات أعلى فى بنوك القطاع الخاص عنها فى بنوك القطاع العام.

٣- لاتوجد فروق بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص فيما يتعلق بمتغير عائد القروض إلى الأصول حيث جاءت قيمة المعنوية أكبر من ٠.٠٠٥ بينما توجد فروق فيما يتعلق بمتغير القروض إلى الأصول وكانت القيم في بنوك القطاع الخاص أعلى منها في بنوك القطاع العام، ومتغير القروض غير المنتظمة إلى حقوق الملكية حيث جاءت قيم المعنوية أقل من ٠.٠٠٥، وكانت القيم أعلى أيضا في بنوك القطاع الخاص.

٤- لاتوجد فروق معنوية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص فيما يتعلق بمتغير تكلفة الودائع إلى إجمالي الودائع، ومتغير تكلفة الودائع إلى الأصول، حيث جاءت قيمة المعنوية أكبر من ٠.٠٠٥ بينما توجد فروق فيما يتعلق بمتغير تكلفة الودائع إلى عائد القروض حيث جاءت قيم المعنوية أقل من ٠.٠٠٥، حيث بلغ متوسط نسبة تكلفة الودائع إلى عائد القروض ٥٩.٧٣٥% فى بنوك القطاع الخاص بينما بلغ متوسط تلك النسبة ٧٢.٥٢٧% فى بنوك القطاع العام.

٥- توجد فروق معنوية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص لجميع مؤشرات الأرباح، حيث جاءت قيمة المعنوية أقل من ٠.٠٠٥ وجائت الفروق لصالح بنوك القطاع الخاص حيث بلغ متوسط نسبة العائد على الأصول ٢.٠٩٩% فى بنوك القطاع الخاص بينما بلغ متوسط تلك النسبة ١.٠١٨% فى بنوك القطاع العام، كما بلغ متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية ٢٣.٩٩١% فى بنوك القطاع الخاص بينما بلغ متوسط تلك النسبة ١٥.٩٦٤% فى بنوك القطاع العام، أما متوسط نسبة العائد إلى عائد القروض فقد بلغ ٢١.٠١٩% فى بنوك القطاع الخاص بينما بلغ متوسط تلك النسبة ١٣.٥٧٥% فى بنوك القطاع العام.

٦- توجد فروق معنوية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص فيما يتعلق بمؤشرى معدل السيولة ونسبة التداول، حيث جاءت قيمة المعنوية أقل من ٠.٠٠٥ و كان معدل السيولة فى بنوك القطاع العام أعلى منه فى بنوك القطاع الخاص حيث كان متوسط معدل السيولة فى كلا القطاعين

العام والخاص ٢٤.٧١٦%، ١٥.٢٤١% على الترتيب بينما لم يكن هناك فروق بالنسبة لمتغير نسبة السيولة إلى الودائع حيث كانت قيمة المعنوية أكبر من ٠.٠٥.

٧- لاتوجد فروق معنوية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص فيما يتعلق بمؤشرات الحساسية تجاه مخاطر السوق، حيث جاءت قيمة المعنوية لجميع المتغيرات أكبر من ٠.٠٥.

وتختلف النتائج السابقة مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (Kumar & Rajyalkshmi,2018) والتي توصلت إلى أنه لا توجد فروق بين بنوك قطاع العام والقطاع الخاص وذلك فيما يتعلق بتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام مؤشرات CAMELS.

٨- توجد فروق معنوية بين بنوك القطاع العام وبنوك القطاع الخاص فيما يتعلق بمؤشرات الشمول المالي، حيث جاءت جميع قيمة المعنوية أقل من ٠.٠٥، وقد كانت الفروق بين لصالح بنوك القطاع العام، حيث كانت جميع قيم متوسط مؤشرات الشمول المالي للقطاع العام أكبر منها للقطاع الخاص، وهذا يعكس أن بنوك القطاع العام تحقق معدلات انتشار للشمول المالي أعلى من بنوك القطاع الخاص.

٩- هناك متغيرات ترتبط إرتباط طرديا مع الجدارة الائتمانية بمستوى ثقة (٩٩%) وتتمثل هذه المتغيرات فى نسبة إجمالي القروض إلى الأصول، نسبة عائد القروض إلى الأصول، معدل العائد على عائد القروض، نسبة بطاقات الائتمان إلى إجمالي القروض، نسبة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي القروض ونسبة حسابات التوفير إلى إجمالي الودائع.

١٠- هناك متغيرات ترتبط إرتباطا طرديا مع الجدارة الائتمانية بمستوى ثقة (٩٥ %) وتتمثل هذه المتغيرات فى نسبة حقوق الملكية إلى الودائع، معدل السيولة، نسبة السيولة إلى الودائع، معدل التغير في الأصول بالعملة الأجنبية ونسبة قروض المؤسسات متناهية الصغر إلى إجمالي القروض.

١١- هناك متغيرات ترتبط إرتباطا عكسيا مع الجدارة الائتمانية بمستوى ثقة (٩٩%) وتتمثل هذه المتغيرات فى نسبة القروض غير المنتظمة إلى حقوق الملكية، نسبة تكلفة الودائع إلى الأصول، نسبة تكلفة الودائع إلى عائد القروض ونسبة تكلفة الودائع إلى إجمالي الودائع.

١٢- هناك متغيرات لا يوجد إرتباط بينها وبين الجدارة الائتمانية وتتمثل هذه المتغيرات فى نسبة رأس المال إلى الأصول والإلتزامات مرجحة بأوزان المخاطر، نسبة حقوق الملكية إلى الأصول، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، نسبة التداول، معدل التغير في إجمالي القروض، معدل التغير في الأصول المالية و نسبة القروض الشخصية إلى إجمالي القروض.

١٣- يتضح من نتائج الإنحدار التدريجي وجود تأثير لمتغيرات نموذج CAMELS على الجدارة الائتمانية وتمثلت المتغيرات المستقلة المؤثرة في عائد القروض إلى الأصول، إجمالي القروض إلى

الأصول ، نسبة القروض غير المنتظمة إلى حقوق الملكية و تكلفة الودائع إلى عائد القروض، وقد بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ٠.٥٣٦ أى أن هذه المتغيرات المستقلة تفسر التغير في المتغير التابع (الجدارة الائتمانية) بنسبة ٥٣.٦%، وهذه النتائج تتفق مع ماتوصلت إليه دراسة Mayes & (Stremmel, 2014; Maghyereh & Awartani, 2014; Messai & Galliali,2015; Pham, et al.2020;) وتتعارض هذه النتائج مع ماتوصلت إليه دراسة (Yuksel , et al. ,2015)، وعلى ذلك يتم رفض الفرض الرابع من فروض الدراسة وقبول الفرض البديل وهو " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات نموذج CAMELS على الجدارة الائتمانية".

١٤- يتضح من نتائج الإنحدار التدريجي وجود تأثير لمتغيرات الشمول المالي على الجدارة الائتمانية وتمثلت المتغيرات المستقلة المؤثرة في نسبة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي القروض و نسبة حسابات التوفير إلى إجمالي الودائع وقد بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) تعادل ٠.٧٠٤أى أن هذه المتغيرات المستقلة تفسر التغير في المتغير التابع (الجدارة الائتمانية) بنسبة ٧٠.٤%، وهذه النتائج تتفق مع ماتوصلت إليه دراسة Ikram & Lohdi,2015; Bose,2017; Siddik, & Karbiraj,2018, Musau,2018; Mutmda, et al.,2018; Shidadh, 2020. وتتعارض هذه النتائج مع ماتوصلت إليه دراسة كل من (Loan, 2019 Bemadetl,2016;)، وعلى ذلك يتم رفض الفرض الثاني من فروض الدراسة وقبول الفرض البديل وهو " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الشمول المالي على الجدارة الائتمانية".

١٥- يتضح من نتائج الإنحدار التدريجي السابقة وجود تأثير لمتغيرات نموذج CAMELS والشمول المالي مجتمعة على الجدارة الائتمانية، وتمثلت هذه المتغيرات فى نسبة القروض غير المنتظمة إلى حقوق الملكية، نسبة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي القروض، نسبة حسابات التوفير إلى إجمالي الودائع ونسبة إجمالي القروض إلى الأصول، وقد بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) تعادل٠.٨٩٢، أى أن هذه المتغيرات المستقلة تفسر التغير فى الجدارة الائتمانية بنسبة ٨٩.٢%.وعلى ذلك يتم رفض الفرض الثامن من فروض الدراسة وقبول الفرض البديل وهو" يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات كلا من نموذج CAMELS ومؤشرات الشمول المالي على الجدارة الائتمانية".

١٦- يتضح من نتائج تحليل الإنحدار التدريجي باستخدام نموذج CAMELS فقط، وباستخدام مؤشرات الشمول المالي فقط ، وباستخدام كل من نموذج CAMELS ومؤشرات الشمول المالي معا أن أفضل النماذج هو النموذج الثالث والذى يتمثل فى دمج كل من مؤشرات CAMELS مع مؤشرات الشمول المالي، حيث أن قيمة معامل التحديد فى هذا النموذج قد بلغت ٠.٨٩٢ وهى قيمة أعلى من قيمة معامل التحديد للنموذج الأول المتعلق باستخدام مؤشرات CAMELS فقط

والتي بلغت ٠.٥٣٦ أو للنموذج الثانى المتعلق باستخدام مؤشرات الشمول المالي والتي بلغت ٠.٠.٧٠٤.

توصيات الدراسة:-

في ضوء نتائج البحث، يقترح الباحث مجموعة التوصيات الأتية:

١- اهتمام البنوك التجارية بنموذج CAMELS مدعما بمؤشرات الشمول المالي ذات الصلة عند اجراء عملية تقييم الأداء المصرفي.

٢- تطوير الإستراتيجية المصرفية بالبنوك التجارية والبنك المركزي وتضمينها بمؤشرات الشمول المالي في منظومة تقييم الأداء المصرفي.

٣- اهتمام الدارسين والباحثين مستقبلا بموضوع تقييم الأداء المصرفي بدلالة مؤشرات التقييم الحالية ومؤشرات CAMELS ومؤشرات الشمول المالي.

الدراسات المستقبلية :

يقترح الباحث فيما يلي بعض الدراسات المستقبلية ذات الإهتمام لدعم الجهود المستقبلية للباحثين:

١- مراجعة الأداء المصرفي في ظل دمج نموذج CAMELS بمؤشرات الشمول المالي.

٢- اعادة هيكلة البنوك التجارية في ظل دمج نموذج CAMELS بمؤشرات الشمول المالي.

٣- تقييم الإستدامة المصرفية من خلال نموذج CAMELS المدعم بمؤشرات الشمول المالي.

المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

١- البنك المركزى المصرى، المعهد المصرفى، ٢٠١٢، دور المعهد المصرفى فى نشر الثقافة المالية كمحور أساسى فى منظومة الشمول المالي، منتدى الشمول المالي، ورقة عمل، ص: ٧.

٢ – الأمام، صلاح الدين محمد، الشمرى، صادق راشد ،٢٠١١، " تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية نظام CRAFTE " ، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة ٣٤، العدد التسعون، ص ص: ٣٥٤-٣٧١.

٣ – العبد، جلال إبراهيم ،٢٠١٦، " محددات ربحية البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS بالتطبيق على البنوك المدرجة فى سوق المال السعودى ، ع ١١ ، ص ص: ٤٢-٨١.

٤- العمار ، رضوان،٢٠١٦، " دراسة تحليلية نقدية لعوامل الجدارة الائتمانية " ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، مجلد ٣٨ ، العدد الثالث، ص:٢٤٧.

٥- رحيم، عباس فاضل، ٢٠١٤، أهمية نظام CAMELS فى تقييم المصارف فى العراق، دراسة حالة على المصرف الوطنى الأسلامى، مجلة كلية بغداد للعلوم الأقتصادية، المجلد ٣٢، العدد ٩، ص ص: ٤٢-٨١.

٦- شاهين ، خلود عبدالعزيز رياض ،٢٠١٨ ، " إطار مقترح للقياس والافصاح عن الجدارة الائتمانية فى البنوك التجارية المصرية فى ضوء اتفاقية بازل – دراسة تطبيقية " ، مجلة الفكر المحاسبي ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلد ٢٢ ، العدد الثانى، ص ص: ١٦٠-١٩٨.

٧- شحاته ، محمد موسي على ،٢٠١٩، " نموذج محاسبى مقترح للقياس والافصاح عن معلومات ابتكارات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي وأثره على معدلات الأداء المصرفى دراسة تطبيقية" ، مجلة البحوث المحاسبية ، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ١ ، ص ص: ٦٠٢-٦٦٦.

٨- صندوق النقد العربى،٢٠١٩، الشمول المالي فى الدول العربية، الجهود والسياسات والتجارب، ورقة عمل، ص. ١٠٩.

٩- عبدالدايم، سلوى عبدالرحمن،٢٠١٩، "العوامل المؤثرة على الافصاح عن مؤشرات الشمول المالي وأثرها على تحسين أداء البنوك المصرية– دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد ٢٣، العدد ٣، ص ص:٥٦٢- ٦٢٥.

١٠ ـ عثمان، ياسمين، صالح، محمد ، (٢٠١٨)، " تأثير تطبيق الشمول المالي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفى – دراسة تطبيقية " ، المؤتمر العلمى الثانى للمحاسبة والمراجعة" ، كلية التجارة ، جامعة الأسكندرية ، ص ص :١٣٩-١٦٦.

١١ ـ محمود، حسن أمين محمد،" أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر" المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مجلد ١١، العدد ٢، ص ص:٢٩٧-٣٤٢.

ثانيا : المراجع باللغة الأنجليزية:

1- Ahamed, M., & Mallickb, S., (2019), "Is financial inclusion good for bank stability? International evidence", Journal of Economic Behavior & Organization, Vol.157, pp. 403–427.
2- Anarfo, E., Abor, J., & Osei,K.,(2020),"Finanical regulation and financial inclusion in sub-saharan Africa:Does financial stability play a moderating role?",Research in international Business and finance, vol.51,isuue C, PP. 1-11.
3- Anderson,R.,2007,"Raymond the credit scoring Toolkit Theory and practice for Retail risk Management and Decision Automation, Oxford University, New York.
4- Bai, C., Shi, B.Liu, F., and Sarkis, J., (2018), "Banking Credit Worthiness: Evaluating the complex Relationships",Omega,83, pp.1-13.
5- Bemadelt, V., (2016), "Financial Inclusion and Financial Stability in Philippiness, Master's Thesis, The Univerity of Tokyo, Tokyo, Japan.
6- Bose S., Bhattacharyya, A., & Islam, S., (2016) " Dynamics of Firm-Level Financial Inclusion: Empirical Evidence from an Emerging Economy", American Economic Review, Vol,7, pp.780-795 .
7- Bose, S., (2017), "Non-financial disclosure and market-based firm performance: The initiation of financial inclusion", Journal of Contemporary Accounting & Economics, Vol. 13, pp. 263–281.
8- Calin , A.,(2014), " Institute for Economic Forecasting Modeling credit risk through credit scoring "internal Auditing and Risk Management,Vol.9,Issue 2,pp:99-109.
9- Damodaran, A., (2013), "Financial Inclusion: Issue and challenges", International Journal of Technology, Vol. 4, No.2, pp.54-59.
10- Feschijian, D.,(2008), "Analysis of the Credit worthiness of Bank Loan Applicants", Economic and Organization Journal, Vol.5,No.3,pp:273-280.
11- Fleiss, L., Levin, B., & Paik, C.,(2003), "Statistical Methods for rates and proportions", ed 3rd,John Wiley&Sons.
12- Guan, F., Liu, C., Xie, F., & Chen, H. (2019), "Evaluation of the Competitiveness of China's Commercial Banks Based on the G-CAMELS Evaluation System", Sustainability, 11(6), pp.1-24.
13- Ikram, I., Lohdi,S., (2015), " Impact of Financial Inclusion on Banks Profitability: An empirical study of banking sector of Karachi, Pakistan, International Journal of Management sciences and Business Research, Vol.4, No.10.pp.1-11
14- Iqbal, B., & Sami, S., (2017), "Role of banks in financial inclusion in India", Department of Commerce, Aligarh Muslim University, India, International University of Business, Transnational Corporations Review, Vol.62, PP:

644–656.
15- Khan, A., & Dash, M., (2012), "Factors Effecting the Credit- Worthiness of Borrowers from MSME Sector ", available at http:// ssrn.com.
16- Kumar, K., & Rajyalakshmi, N., (2018)," Financial Analysis of Indian Public Sector and Private Sector Banks Using CAMELS Approach",pp.1-35.
17- Le, T., Chus, A., & Taghizadeh-Hesary, F., (2019)," Financial Inclusion and its impact on financial efficiency and sustainability: Empirical evidence from Asia, Barsa Istanbul Review, Vol.19, No.4, pp.310-322.
18- Loan, H., (2019), " Financial Inclusion and Macroceomi stability in Emerging and fromiter Markets, Business and Ecomonic Resarch , Group Ho chinminn, Vietnam, pp.1-22.
19- Maghyereh, A., & Awartani, B., (2014), " Bank distress prediction: Empirical evidence from the Gulf Cooperation Council countries". Research in International Business and Finance, Vol. 30.,pp.126-147.
20- Masood, O., Shahid, M., & Ghauri,K.,(2016) , " Predicting Islamic banks performance through CAMELS rating model", Banks and Bank Systems, Volume 11, Issue 3,PP:36-43.
21- Mayes, G., & Stremmel, H., (2014), "The effectiveness of capital adequacy measures in predicting bank distress", In 2013 Financial Markets & Corporate Governance Conference, The European Money and Finance Forum, Vienna. PP:.3-52.
22- Mazer, Rafe and Philip Rowan., (2011), "Competition in Mobile Financial Services: Lessons from Kenya and Tanzania" , (Washington, D.C.: CGAP).pp.22-34
23- Messai, A., & Gallali, I., (2015), "Financial leading indicators of banking distress: A micro prudential approach-Evidence from Europe" , Asian Social Science, 11(21), pp:78-90.
24- Musau,S., (2018),"Financial Inclusion, Bank Competitiveness and Credit Risk of Commercial Banks in Kenya", International Journal of Financial Research, Vol.9,No 1, pp.203–218
25- Mutmda, N., Jagongo, J., & Kenganga, H., (2018), " Financial Inclusion Innoations and financial performance of commercial Banks in Kenya, International Journal of Management and commercial Innovations, Vol.5, Issue.2, pp.849-856.
26- Niklis , D., Doumpos, M., & Zopunidis C.,(2012), " Combining Market and Accounting Based models for Credit Scoring Using a clasification Scheme based on Support Vector machines " , Applied Mathematics and Computation, Vol.234, pp. 69-81
27- Pham, H., Nguyen, N., & Nguyen, A., (2020), "Aplying the camals Model to assess Performance of Commerial Banks, Emircal evidence form Vietnam", Bank's and Bank System, Vol. 2, No.15, pp.177-186.

28- Shidadh, F., (2020), " The Influence of Financial Inclusion on Banks Performance and Risk, New evidence form MENAP , Banks and Bank Systemes, Vol.15, No.1, pp.1-59.

29- Siddik. M, Karbiraj. S., (2018), "Does Financial Inclusion Induce Financial Stability? Evidence from Cross-country Analysis." Australasian Accounting, Business and Finance Journal, Vol.12, Issus.1, pp.34-46.

30- Tanveer, S., Bhatti, K., Shafi, K., & Shahzad, F., (2018), "Examining the financial performance of banks using camel approach", Walia Journal, vol.1, No. 1, pp.32-37.

31- Wagura,E.,&Shavulimo,p., 2017, " Determinants of Financial Inclusion Strategies Adoption by Savings and Credit Cooperatives in Kirinyaga County",International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Vol. 7, No. 3.

Yoshino,N., and Morgan,P.,2018, "Financial Inclusion, Financial Stability and Income Inequality: Introduction" The Singapore Economic Review, Vol. 63, No. 01, pp. 1-7

32- Yuksel,S., Dincer, H., , Hacioglu,U.,& Dincer,H., (2015), " CAMELS based determhanks for the Credit Rating of Turkishdeposit Banks", International Journal of finance and Banking Studies, Vol.4, No.4, pp.35-44.